

# سياسة الصين في الشرق الأوسط الخيال والحقيقة

المصدر: جامعة فودان والمعهد العالمي لأبحاث الحوكمة  
تحليل الشؤون الجارية والعلاقات الوطنية

2023-3-22

الفهرس:

4	1. المنطق التاريخي لسياسة الصين في الشرق الأوسط
5	- لعبة القوى العظمى والمصالح السياسية الدولية
7	- المصالح السياسية والاقتصادية الدولية الدورية
8	2. واقع سياسة الصين في الشرق الأوسط
9	- صخب "اللعبة الكبرى بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط":
10	- تسخين التعاون السياسي الدولي بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال النضالات السياسية الدولية:
11	- العلاقات الاقتصادية المبالغ فيها بين الصين والشرق الأوسط:
14	3. التقييم الاستراتيجي لسياسة الصين في الشرق الأوسط
14	- احتمال أن يصبح الشرق الأوسط ساحة معركة جديدة للعبة الصينية الأمريكية ضئيل:
16	- القيمة الإستراتيجية للشرق الأوسط في النضالات السياسية الدولية التي تشهدها الصين لم تزد بشكل ملحوظ:
17	- الشرق الأوسط أكثر اعتمادًا على الاقتصاد الصيني:
20	4. التوجه المستقبلي لسياسة الصين في الشرق الأوسط
20	- الطبيعة التاريخية لسياسة الصين في الشرق الأوسط:
22	- الطبيعة العامة لسياسة الصين في الشرق الأوسط
24	خاتمة

سياسة الصين في الشرق الأوسط هي عبارة عن مجموع الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الإدارات المختلفة للحكومة الصينية نيابة عن الدولة في الشرق الأوسط. لا تشمل المجالات البحثية المحيطة بسياسة الشرق الأوسط الأفكار السياسية والوسائل والأهداف والتأثيرات فحسب، بل تشمل أيضاً عوامل وآليات وعمليات صنع القرار، بالإضافة إلى العلاقات الداخلية المختلفة، الهياكل أو التضارب في إجراءات السياسة نفسها. هذه المقالة ليست نظرة شاملة لسياسة الصين في الشرق الأوسط، ولكنها تحلل بشكل أساسي المنطق الداخلي واتجاه التنمية المستقبلي لسياسة الصين في الشرق الأوسط من منظور واحد لعوامل صنع القرار. نظراً للاختلافات الهائلة في التاريخ والثقافة والأيدولوجية بين الصين والغرب والشرق الأوسط، كان هناك العديد من التخيلات المنفصلة عن الحقائق الأساسية لفترة طويلة. سياسة الصين في الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر تضرراً من الخيال. في السنوات الأخيرة، مع تقلص استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وصعود نفوذ الصين في الشرق الأوسط، اتسعت الفجوة بين الخيال والواقع بشكل كبير. تم تداول أربع روايات حول سياسة الصين في الشرق الأوسط على نطاق واسع. أولاً، "رحلات مجانية" للصين في الشرق الأوسط بدون أي استثمارات سياسية واقتصادية وأمنية تقريباً، وتتمتع بفوائد السلام التي جلبتها الولايات المتحدة وأوروبا؛ ولا تشارك الصين إلا في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال "اللغة الدبلوماسية". ثانياً، المصالح الاقتصادية هي الهدف المركزي لسياسة الصين في الشرق الأوسط، والسلوكيات السياسية والأمنية هي أدوات ووسائل ومساعدات تحيط بالمصالح الاقتصادية وتخدمها. ثالثاً، تلعب الصين "لعبة شطرنج استراتيجية" في الشرق الأوسط، والاقتصاد ليس سوى أداة أو نقطة انطلاق أو غطاء للاستراتيجية الكبرى، وسيكشف عاجلاً أم آجلاً عن نواياها الاستراتيجية الحقيقية". يجب أن تتبع القوة حركتها الاقتصادية غرباً. "إن هدف الصين النهائي هو نشر قوات في الشرق الأوسط. رابعاً، مصالح الصين ووسائلها "في غير محلها" و"غير متطابقة"، ولها مصالح اقتصادية ضخمة، لكن قدراتها السياسية والأمنية لحماية مصالحها غير كافية بشكل خطير، بل إنها تقتصر إلى التصميم والجهود الكافيين. تستند جميع أساليب السرد هذه إلى التجربة التاريخية ومنطق استراتيجية الشرق الأوسط للدول الغربية، وتخيل العلاقة السببية لاستراتيجية الصين في الشرق الأوسط من فراغ، وفشلها في مراعاة وفهم

الخصائص الوطنية للصين في ذلك الوقت بشكل كامل، ولديهم عيوب واضحة. الأهم من ذلك، أن الروايات الأربع المذكورة أعلاه لها فرضية منطقية مشتركة: للصين وجود اقتصادي ضخم في الشرق الأوسط وحصلت على فوائد اقتصادية ضخمة، وأصبح الشرق الأوسط أكثر أهمية اقتصاديًا للصين. هذه الفرضية المنطقية نفسها بعيدة عن الحقائق، والإطار السردى القائم على هذا لن يصمد حتماً أمام اختبار الحقائق. سياسة الصين في الشرق الأوسط لها منطقتها التاريخي الفريد ونقطة انطلاقها الواقعية، وبالتالي لها اتجاه مستقبلي مختلف عن "خيال" العالم الخارجي.

## 1. المنطق التاريخي لسياسة الصين في الشرق الأوسط

إذا نظرنا إلى الوراء في تاريخ السنوات السبعين الماضية، فإن تطور سياسة الصين في الشرق الأوسط ليس له علاقة تذكر بالتغيرات في الوضع في الشرق الأوسط، ولكنه يتحدد بشكل أساسي من خلال هيكل القوى الكبرى والوضع الداخلي للصين. أفقيًا، تتحدد سياسة الصين في الشرق الأوسط من خلال لعبة القوى العظمى والمصالح السياسية والاقتصادية الدولية الدورية. عموديًا، تتمتع سياسة الصين في الشرق الأوسط باستمرار تاريخية وخصائص مرحلية معينة. تؤثر العوامل الأفقية والعوامل الرأسية على بعضها البعض وتشكل معًا سياسة الصين في الشرق الأوسط في فترات مختلفة. منذ عهد أسرة هان الغربية، كان الاتصال بين الصين والشرق الأوسط دائمًا متقطعًا. نظرًا لتقاطع طريق الحرير البري والبحري، يكون الشرق الأوسط أحيانًا ممرًا للصين نحو أوروبا، ولكنه يصبح في معظم الأحيان عقبة بسبب الاضطرابات. خلال فترة توسع الإسلام والبعثة الغربية لمنغوليا، كان للجانبين اتصالات وثيقة، لكن لم تكن بينهما علاقة طوعية وسلمية ومفيدة للطرفين. خلال فترة الإمبراطورية العثمانية والأسرة الصفوية من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، تم حظر التبادلات بين الصين والشرق الأوسط بشكل خطير، ولم يجرؤ سوى عدد قليل من رجال الأعمال والحجاج على السفر. أثناء حكم الإمبراطورية البريطانية في أوائل القرن العشرين، تمت استعادة قناة الاتصال بين الصين والشرق الأوسط، لكن الصين كانت تواجه صعوبات داخلية وخارجية في ذلك الوقت. "أصبح الإسلام الوسيط الوحيد بين الصين والشرق الأوسط خلال هذه الفترة. يمكن القول أنه قبل تأسيس الصين الجديدة، كانت معرفة الصين بالشرق الأوسط محدودة، وكانت أول 30 عامًا بعد تأسيس الصين الجديدة عبارة عن تبادلات بين الحكومات. في عام 1980، كانت منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي بها أقل عدد من الصينيين في العالم، حيث كان عددهم 70 ألف نسمة فقط. ومن هذا المنطلق، يمكننا الحصول على لمحة عن الفجوة بين الشرق الأوسط والصين. في المقابل، تتمتع أوروبا والهند والشرق الأوسط بعلاقات تاريخية عميقة للغاية.

### لعبة القوى العظمى والمصالح السياسية الدولية:

بعد تأسيس الصين الجديدة في عام 1949، كانت لعبة القوى العظمى هي الاعتبار الأساسي لسياسة الصين في الشرق الأوسط. يجب على الصين "منع القوى المعادية من السيطرة على الشرق الأوسط وتشكيل جيش غير مباشر تهديدًا للصين". في وقت مبكر من فترة يانان، اعتقدت اللجنة المركزية

للحزب أن الشرق الأوسط كان أحد "المناطق الوسطى" حيث تكافح القوى العظمى من أجل الهيمنة. قد تتلاقى القوات الألمانية واليابانية في الشرق الأوسط وتشكل تطويقاً مشتركاً للصين. بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تبنت الصين دبلوماسية "الميل إلى جانب واحد"، وشكلت شراكة استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة، وكان الشرق الأوسط بمثابة الحدود للولايات المتحدة لتطويق معكسر الاشتراكية. تدعم الصين حركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط، وتعارض الإمبريالية الأمريكية والبريطانية، وتكسر تطويق الإمبريالية من منظور استراتيجي عالمي. عندما استقبل ماو تسي تونغ السفير المصري لدى الصين عام 1956، قال: "لقد وهدت مصر 80 مليون عربي لتشكيل جبهة صلبة ضد الإمبريالية". وعلى هذه الجبهة، مصر في المقدمة، والصين في الجانب الآخر. حراسة حدود الجبهة الإمبراطورية، سيكون الأمر سهلاً بالنسبة لنا، وإذا انهارت، فسيكون ذلك صعباً بالنسبة لنا هنا. "عندما قصف جيش التحرير الشعبي كينمن في عام 1958، ذكر ماو تسي تونغ عدة مرات أن هذه الخطوة يمكن أن تخفف الضغط على لبنان، لأنه في ذلك الوقت كانت القوات الأمريكية تنزل في لبنان. في ذلك الوقت، كان كسر الحصار الغربي مهمة سياسية ملحة للصين الجديدة، ولعب الشرق الأوسط دوراً رئيسياً". في غضون ثلاث سنوات فقط من 1956 إلى 1959، أقامت سبع دول - مصر وسوريا واليمن والعراق والمغرب والسودان والجزائر - علاقات دبلوماسية مع الصين. بحلول نهاية عام 1959، كانت 31 دولة فقط في العالم قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين، باستثناء 12 دولة اشتراكية، كانت الدول العربية تمثل 7 دول من 19 دولة متبقية، وكانت النتائج رائعة للغاية. منذ ذلك الحين، أصبحت "مساحة كبيرة من الجزيرة العربية" مصطلحاً احترافياً تقريباً في الدبلوماسية الصينية، مما يعني أن هناك علاقة مع العديد من الدول العربية ولها تأثير كبير في السياسة الدولية. في ذلك الوقت، ركزت سياسة الصين في الشرق الأوسط بالكامل على هيكل القوى الكبرى والمصالح السياسية الدولية الدورية، وكان للصين مصالح اقتصادية قليلة في الشرق الأوسط. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط كانت محدودة، وكمية صغيرة من تجارة السلع هي في الواقع مساعدات. على سبيل المثال، في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، استوردت الصين القطن والصلب المصدرة من مصر. وكان سعر الاستيراد أعلى من سعر السوق، بينما كان سعر التصدير أقل من سعر السوق. وعلاوة على ذلك، كانت الصين تعاني من نقص المعروض من الصلب ولكن ليس القطن. بالمقارنة مع الاستثمار الضخم للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فإن تجارة الصين ومساعدتها صغيرة نسبياً، وتأثيرها محدود للغاية. منذ الستينيات، حدثت تغييرات واضحة في لعبة القوى العظمى والمصالح السياسية الدولية الدورية، كما تغيرت سياسة الصين في الشرق الأوسط وفقاً لذلك. في لعبة القوى العظمى، انهارت العلاقات الصينية السوفيتية، وعارضت الصين كلاً من "الإمبريالية الأمريكية" و "التحريفية السوفيتية". فيما يتعلق بالمصالح السياسية الدولية، اعتقدت الصين في ذلك الوقت أن "آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت الحلقة الأضعف في سلسلة الإمبريالية وعين العاصفة في الثورة العالمية". إن دعم الحركات الثورية في هذه المجالات هو التزام دولي طبيعي لا يمكن التنصل منه. "لأن الفضاء الصيني للأنشطة في الشرق الأوسط كان معادياً لأمريكا ومناهضاً للسوفيات، أصبح فجأة محدوداً؛ كما كانت علاقات الصين مع

الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية وعرة. خلال هذه الفترة، كان الجسم الرئيسي لسياسة الصين في الشرق الأوسط هو لدعم حركة التحرير الوطنية والمقاتلين والقوى الأخرى ذات الصلة. قدمت المنظمة أيديولوجية ودعمًا ماديًا محدودًا للغاية. في ذلك الوقت، كانت الصين معزولة سياسيًا من قبل معسكرين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فقيرة وضعيفة اقتصاديًا، وكانت دخيلًا تقريبًا في شؤون الشرق الأوسط. في أوائل السبعينيات، تغيرت اللعبة بين القوى الكبرى والمصالح السياسية الدولية. تتطور لعبة القوى العظمى في اتجاه مفيد للصين. تعمل الصين والولايات المتحدة على تخفيف التوترات، و لقد أصبح الاتحاد السوفيتي التهديد الأكبر، وقد تعاونت الصين مع الدول الغربية والدول النامية لتشكيل سياسة دبلوماسية "خط واحد" و "منطقة كبيرة" ضد الاتحاد السوفيتي. السياسة الدولية من حيث المصالح، الثورة الثقافية تقترب من نهايتها، والصين حريصة على العودة إلى الساحة السياسية الدولية كدولة كبرى. في هذا الوقت، تنعكس الأهمية السياسية لـ "القطعة العربية" مرة أخرى. في عام 1971، عادت الصين إلى الأمم المتحدة، ومن بين 16 دولة في الشرق الأوسط، صوتت 10 دول مؤيدة، وامتنع 5 عن التصويت، ولم تعارضه سوى المملكة العربية السعودية. الكويت (1971)، تركيا (1971)، إيران (1971)، تونس (1971)، لبنان (1971)، الأردن (1977 في 1978)، عمان (1978) وليبيا (1978) أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين على التوالي. بعد عودتها إلى الأمم المتحدة، امتلكت الصين موارد سياسية كبيرة، لكنها لا تزال غير منخرطة بعمق في سياسات الشرق الأوسط: في الأمم المتحدة خلال التصويت امتنعت الصين عن التصويت أو كانت غائبة، ومن عام 1971 إلى عام 1980 امتنعت الصين عن التصويت 45 مرة بشأن قضية الشرق الأوسط، كما تبنت الصين "مبدأ اللاءات الثلاث" لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط. أي عدم الموافقة وعدم التصويت وعدم تحمل المسؤولية عن الإنفاق. في عام 1978 بدأت الصين في الإصلاح والانفتاح، وفي عام 1979 أقامت الصين والولايات المتحدة علاقات دبلوماسية وفي نفس العام غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان. في لعبة القوى العظمى، أصبح اتجاه توحيد الصين والولايات المتحدة لقوى احتواء الاتحاد السوفيتي أكثر وضوحًا، وأصبحت أفغانستان خط المواجهة ضد الاتحاد السوفيتي. في الوقت نفسه، من أجل خدمة التنمية الاقتصادية المحلية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط نشطة. بدأت التبادلات الواسعة النطاق والوثيقة بين الصين والشرق الأوسط في الثمانينيات. وفي ذلك الوقت، أصبح الشرق الأوسط أهم سوق تصدير للصين، وأحد مصادر النقد الأجنبي، وأكبر سوق تصدير لمقاولات المشاريع والعمالة في الصين. في ذلك الوقت، لم يكن لدى الصين أي استثمار أجنبي مباشر، وكان التعاقد على المشاريع وتصدير العمالة من الأنشطة الاقتصادية الخارجية الرئيسية. وفي الفترة من 1976 إلى 1987، استحوذ الشرق الأوسط على 56% من الأنشطة الاقتصادية الخارجية للصين. ومن 1978 إلى 1988، بلغ إجمالي حجم مشاريع الصين وبلغت قيمة التعاقدات في الشرق الأوسط 5.5 مليار دولار أمريكي تمثل 61% من إجمالي مقاولات المشروعات الأجنبية. يعد الشرق الأوسط أكبر سوق لمبيعات الأسلحة الخارجية للصين، حيث استحوذ على متوسط 86.8% في الثمانينيات، بمتوسط سنوي قدره 2 مليار دولار أمريكي، ومنذ ذلك الحين، لم تصل مبيعات الأسلحة الصينية إلى الشرق الأوسط إلى هذا المستوى مطلقًا. كانت مبيعات الأسلحة

خلال هذه الفترة ذات طبيعة تجارية بالكامل، مع الحد الأدنى من الاعتبارات السياسية. على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية، أصبحت إسرائيل مصدرًا مهمًا لشراء الأسلحة من قبل الصين في أوائل الثمانينيات. من عام 1984 إلى عام 1994، باعت إسرائيل 1.6 مليار دولار أمريكي من الأسلحة للصين، وهو ما يمثل 27.6 ٪ من مبيعات الأسلحة الأجنبية. في الثمانينيات، قفز الشرق الأوسط ليصبح رابع أكبر شريك تجاري للصين، وكان للصين فائض تجاري كبير. أتاحت التجارة الثنائية للصين الحصول على 50 مليار دولار أمريكي من النقد الأجنبي، كما زودت دول الشرق الأوسط الصين بـ 300 مليون دولار أمريكي. الدولارات في قروض التنمية. في ذلك الوقت، كانت الصين بحاجة ماسة إلى النقد الأجنبي لإدخال التكنولوجيا والمواهب، ولعب الشرق الأوسط دورًا لا غنى عنه.

### المصالح السياسية والاقتصادية الدولية الدورية:

كانت الثمانينيات فترة خاصة جدًا ولكنها قصيرة العمر بالنسبة لسياسة الصين في الشرق الأوسط، ويمكن وصف أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين خلالها بأنها غير مسبوق. من أجل مواجهة الاتحاد السوفيتي، كان مستوى التنسيق الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط غير مسبوق، بل كان هناك تعاون عسكري متقطع. أشار دنغ شياو بينغ في عام 1987، "إن سبب اهتمامنا بالوضع هناك (الشرق الأوسط) هو أنه مكان مهم استراتيجيًا، والمشاكل هناك تتعلق بقضايا الحرب والسلام في الحرب العالمية الثالثة. بدءًا من الاستراتيجية العالمية، نحن قلقون من تطور الوضع في هذه المنطقة". يعكس هذا المقطع بشكل كامل أن لعبة القوى العظمى كانت المحور الرئيسي لسياسة الصين في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. على الرغم من أن أهمية الشرق الأوسط لاقتصاد الصين في ذروتها أيضًا، والدبلوماسية الاقتصادية بين الصين وحكومات الشرق الأوسط نشطة للغاية أيضًا، فإن العلاقة الاقتصادية هي أساسًا نتيجة التطور الطبيعي واتباع الاتجاه، والحكومة تلعب دور الخاطبة فقط. يبدو أن لعبة القوى العظمى والمصالح الاقتصادية عبارة عن خطين متوازيين، فالعلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط تقوم على مبادئ السوق، ونادرًا ما تؤخذ فوائدها الاستراتيجية والسياسية في الاعتبار. الحالة الأكثر شيوعًا هي أنه خلال الحرب الإيرانية العراقية، حافظت الصين على علاقات اقتصادية وثيقة مع كلا الجانبين. منذ ذلك الحين، أصبح الخطان وآليات التشغيل للسياسة والاقتصاد سمة بارزة لسياسة الصين في الشرق الأوسط، والتي استمرت حتى يومنا هذا. في عام 1991، انتهت الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبدأت الولايات المتحدة بالسيطرة على الشرق الأوسط. وخضع حكم الصين على الوضع الدولي لتغييرات كبيرة: فقد تضاعف خطر نشوب حرب عالمية، وأصبح السلام والتنمية التيار الرئيسي للعالم. لم تعد الصين تشارك في لعبة القوى العظمى العالمية، ودخلت دبلوماسية عصر "الابتعاد عن الأضواء". في الشرق الأوسط تحديدًا، لم تعد الصين قلقة من سيطرة القوى الكبرى على "المنطقة الوسطى"، وانتهى عصر المشاركة في لعبة القوى العظمى. يعد هذا إلى حد بعيد أكبر تغيير في سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط. في عام 1987، اقترح المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني رسميًا "مركز واحد،

نقطتان أساسيتان"، وأصبح البناء الاقتصادي المهمة المركزية للبلاد. ومع ذلك، بالمقارنة مع الثمانينيات، تراجعت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للمستوى الاقتصادي للصين في التسعينيات، حيث انخفضت نسبة الشرق الأوسط في التجارة الخارجية للصين من 5.2% في عام 1978 إلى 2.9% في عام 1999. من عام 1998 إلى عام 2004، انخفضت حصة الشرق الأوسط من صادرات العمالة الصينية وتعاقد المشاريع إلى 13%. في التسعينيات، انخفضت حصة الشرق الأوسط من صادرات الأسلحة الصينية إلى 31.6%. وانخفض حجم التجارة أيضًا بمقدار النصف. انتشرت مقولة "الشرق غير مشرق والغرب مشرق"، كما تم تسليط الضوء على دور الشرق الأوسط في الصراعات السياسية الدولية. بعد عام 1989، قامت الدول الغربية بعزل الصين بشكل جماعي، وأصبح كسر عزلة الغرب المهمة السياسية الأساسية للصين. في كانون الأول / ديسمبر 1989، قام الرئيس الصيني يانغ شانغكون بزيارة مصر والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان. وكانت هذه أول زيارة يقوم بها زعيم وطني بعد "الاضطراب السياسي"، وكان لها أهمية رمزية كبيرة لكسر العزلة الدبلوماسية لـ الغرب. عشية حرب الخليج في تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، زار وزير الخارجية الصيني كيان كيشين مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والعراق، وأجرى "لقاءً مصادفًا" مع وزير الخارجية الأمريكي بيكر في القاهرة، متجاوزًا الخط الأحمر الأمريكي المتمثل في عدم الاتصال بمسؤولين صينيين رفيعي المستوى. لم تصوت الصين ضد التدخل العسكري الأمريكي في أزمة الخليج في مجلس الأمن الدولي، ثم رفعت الولايات المتحدة العقوبات السياسية والاقتصادية عن الصين. لقد حررت أزمة الخليج الصين بالفعل من العقوبات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة والغرب. بعد حادثة "11 سبتمبر" في عام 2001، أصبح الشرق الأوسط محور الاستراتيجية الأمريكية العالمية، مما خفف إلى حد كبير الضغط على العلاقات الصينية الأمريكية ومدد بشكل موضوعي فترة الفرص الاستراتيجية لتنمية الصين. في السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين، تطورت اقتصادات الصين والشرق الأوسط بسرعة عالية في وقت واحد، ودخل التعاون الاقتصادي الثنائي حقبة ذهبية. من عام 2003 إلى عام 2014، ارتفع سعر خام برنت من أكثر من 20 دولارًا أمريكيًا للبرميل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي، وبرز الشرق الأوسط سريعًا كواحد من أهم المجالات المالية والاستثمارية والطيران والنقل البحري والثقافي الدولي والمراكز الرياضية، وزاد وزنه في الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط من 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. وعلى وجه الخصوص، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لاقتصاد الشرق الأوسط من عام 2000 إلى عام 2008 حوالي 5%، ومتوسط معدل نمو التوظيف من 1998 إلى 2008 كانت 3.4%، وهي الأعلى في العالم، المنطقة الأسرع نموًا. خلال الفترة نفسها، كان الاقتصاد الصيني أيضًا في مرحلة توسع قوي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى 10 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. خلال هذه الفترة، تسارعت العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط بشكل شامل. من عام 2000 إلى عام 2012، زادت واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط من أكثر من 30 مليون طن إلى 130 مليون طن، بزيادة تقارب أربعة أضعاف. من عام 1999 إلى عام 2008،



زاد حجم التجارة بين الصين والشرق الأوسط من 10.8 مليار دولار أمريكي إلى 183.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة 18 مرة. من عام 2002 إلى عام 2009، زادت قيمة العقود الهندسية الصينية في الشرق الأوسط من 1.57 مليار دولار أمريكي إلى 24.36 مليار دولار أمريكي. الاستثمار الصيني المباشر في الشرق الأوسط صغير، بدأ متأخرًا ولكنه نما بسرعة، من 26 مليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى عام 2012 إلى 1.9.27 مليار دولار. أصبح التوسع السريع للمصالح الاقتصادية للصين في الشرق الأوسط واعتمادها المتزايد على الطاقة من الشرق الأوسط من أبرز سمات علاقات الصين مع الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. بتوجيه من الاستراتيجية الوطنية "الخروج" من الاقتصاد وضمن "أمن الطاقة"، أقامت الحكومة الصينية منصة للشركات من خلال عدد كبير من اتفاقيات التعاون بين الحكومات. لذلك، فإن العلاقات الاقتصادية والطاقة بين الصين والشرق الأوسط تتبع قوانين السوق، والعلاقات السياسية لم تتدخل في التعاون الاقتصادي، ولم تستخدم أو تهدد باستخدام العقوبات الاقتصادية للحصول على منافع سياسية. لم تقم الصين بصياغة خطة استراتيجية إقليمية مقابلة بناءً على مصالحها الاقتصادية الخاصة، ولم تشارك بعمق في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، حافظت على "انفصال شامل" عن الشؤون الإقليمية وعززت التعاون السياسي والاقتصادي بشكل مطرد مع دول الشرق الأوسط.

## 2. واقع سياسة الصين في الشرق الأوسط

منذ عام 2014، ظل سعر النفط الدولي يحوم عند مستوى منخفض لفترة طويلة، وواجه اقتصاد الشرق الأوسط صعوبات خطيرة، وانخفض معدل النمو الاقتصادي الصيني أيضاً من رقمين إلى رقم واحد أرقام. في الوقت نفسه، اقترحت الصين مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013، لتجد العلاقات الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط فرصاً جديدة. بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة في عام 2016، تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية فجأة، ويبدو أن المنافسة بين القوى الكبرى عادت إلى الشرق الأوسط. يتردد صدى لعبة القوى العظمى والمصالح السياسية والاقتصادية الدولية على ترددات مختلفة، وتحتاج سياسة الصين في الشرق الأوسط إلى مواكبة العصر وإجراء التعديلات المناسبة.

### صخب "اللعبة الكبرى بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط":

تحت التأثير المشترك لانكماش إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتوسيع نفوذ الصين في الشرق الأوسط، والتوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، زادت الولايات المتحدة تدريجياً من أقوالها وأفعالها لمواجهة سياسة الصين في الشرق الأوسط. تنعكس "مخاوف" الولايات المتحدة بشكل أساسي في ثلاثة مجالات: نفوذ الصين في مجال التكنولوجيا الفائقة، وبناء البنية التحتية على نطاق واسع، ومبيعات الأسلحة. في مجال التكنولوجيا الفائقة، تشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن نفوذ الصين سيشكل في النهاية "معيّاراً صينياً" في العالم، ينافس الولايات المتحدة بل ويحل محلها. وقعت الشركات الصينية 116 مشروعاً "للمدينة الذكية" و"المدينة الآمنة" حول العالم، 17 منها في منطقة

الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر تعاونًا. اعتبارًا من سبتمبر 2019، وقعت شركة Huawei الصينية اتفاقيات تعاون G5 مع 11 شركة اتصالات في دول الخليج، وأصبح الشرق الأوسط منطقة رئيسية لبناء الصين G5 في الخارج. فيما يتعلق بالملاحة الرقمية، يتنافس نظام بيدو الصيني ونظام تحديد المواقع العالمي للولايات المتحدة ونظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الروسي ونظام غاليليو للملاحة عبر الأقمار الصناعية في أوروبا على نفس المرحلة في الشرق الأوسط. اعتمدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وتركيا نظام بيدو الصيني ضمن اتفاقية طريق الحرير الرقمي، وباكستان تسمح لبيدو بدخول النظام العسكري. في المستقبل، لا مفر من المنافسة بين الصين والولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيا الفائقة والحساسة في الشرق الأوسط. في مجال بناء البنية التحتية، تشمل الموانئ التي تقوم الصين ببنائها أو التخطيط لها في الشرق الأوسط: الدقم في عمان، وجيزان في المملكة العربية السعودية، وخليفة في الإمارات العربية المتحدة، ودوحة في جيبوتي، وأشدود في إسرائيل، وشابهار في إيران. قد تشكل "سلسلة من اللؤلؤ" العسكرية. في مجال مبيعات الأسلحة، الطائرات بدون طيار الصينية ذات جودة عالية وسعر منخفض، وقد اشترتها كل من الجزائر ومصر والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في عام 2017، اتفقت المملكة العربية السعودية والصين على إنشاء شركة مشتركة مصنع لإنتاج الطائرات بدون طيار في المملكة العربية السعودية. بناء على "التهديد الصيني" الوهمي، بدأت الولايات المتحدة في الشكوى من تعاون الصين مع الشرق الأوسط. في 23 أكتوبر 2020، أشار وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية والطاقة والبيئة، كراش، علنًا في القاهرة إلى أن شبكة G5 التابعة لشركة هواوي الصينية تمثل تهديدًا آمنياً، وأن مصر بحاجة للانضمام إلى "الشبكة النظيفة" التي تقودها الولايات المتحدة. في 20 أبريل 2021، اقترح ماكنزي، قائد القيادة المركزية الأمريكية، أن التنافس مع الصين وروسيا هو أحد المهام الرئيسية الثلاث للقيادة المركزية الأمريكية. حذر السفير الأمريكي في إسرائيل من أن الصين "تتسلل" إلى دول الشرق الأوسط من خلال الاستثمار والبنية التحتية. حاولت الشركات الصينية دون جدوى بناء محطة تحلية بالمسيح الإسرائيلية بعد ضغوط من الولايات المتحدة. ينص قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2021 للولايات المتحدة على أنه يجب على الولايات المتحدة وإسرائيل منع الصين بشكل مشترك من سرقة التكنولوجيا، ويجب على وزارة الدفاع تقديم تقرير تقييم خاص بهذا الشأن. في مواجهة صخب واستقزازات الولايات المتحدة، لم تحذُ الصين حذوها. لم تواجه الصين ولم تقوض سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولم تطالب الصين بذلك دول الشرق أن تختار بين الجانبين بين الصين والولايات المتحدة. منذ عام 2015، عندما قفزت روسيا إلى سوريا، ازداد التعاون الأمني بين إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة، ونسقت أيضًا إيران وتركيا وروسيا، ويلوح نمط المعسكرين في الأفق. لا تختار الصين أي جانب بين الولايات المتحدة وروسيا، ولا تحابي السعودية وإيران، وتحافظ على علاقات وثيقة مع جميع الأطراف في كلا المعسكرين، اقتصاديًا مع الولايات المتحدة، وسياسياً مع روسيا، والعلاقة أقوى. حتى الآن، أقامت الصين شركات استراتيجية شاملة مع 5 دول في الشرق الأوسط، وأقامت شركات استراتيجية مع 8 دول، بما في ذلك دول من كلا المعسكرين. في عام 2018، بلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في

إسرائيل 4.62 مليار دولار أمريكي، وفي الإمارات العربية المتحدة كان 6.44 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 42.2% من استثمارات الصين في الشرق الأوسط. في عام 2019، كان الشركاء التجاريون الثلاثة الرئيسيون للصين في الشرق الأوسط هم المملكة العربية السعودية (78.04 مليار دولار أمريكي)، والإمارات العربية المتحدة (48.67 مليار دولار أمريكي)، والعراق (33.33 مليار دولار أمريكي). وهم حلفاء استراتيجيون للولايات المتحدة، مما يدل تمامًا على أن التبادلات الاقتصادية للصين مع الشرق الأوسط لا ينبغي أن تستند إلى العلاقات الصينية الأمريكية أو المصالح السياسية. إيران هي العدو الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولم تقم الصين بزيادة تعاونها مع إيران بسبب تدهور العلاقات الصينية الأمريكية. وفقًا لإحصاءات الجمارك الصينية، استوردت الصين في عام 2019 نفطًا خامًا من إيران بقيمة 7.155 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2020 سيكون 1.3 مليار دولار فقط. في نفس العام، بلغ تدفق الاستثمار الصيني المباشر في إيران -59.17 مليون دولار أمريكي.

### تسخين التعاون السياسي الدولي بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال النضالات السياسية الدولية:

في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين أكثر انخراطًا في الشؤون الدولية وأصبح ظهورها أعلى وأعلى، فإن صورة الصين كدولة رئيسية، "مبادرة الحزام والطريق" وغيرها من النقاط الساخنة الدولية، زادت المنافسة السياسية بين الصين والغرب، وازدادت الأهمية السياسية للشرق الأوسط بالنسبة للصين. منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، ظهرت بشكل متكرر مصطلحات دبلوماسية مثل "دبلوماسية القوة العظمى" و"مبادرة الصين" و"اقتراح الصين" و"خطة الصين" و"الحكمة الصينية"، مما يدل على رغبة الصين القوية في إنشاء قوة عالمية لديها جاذبية أكبر على المسرح الدولي. يعد الشرق الأوسط ساحة مهمة بالنسبة للصين لترسيخ صورتها كقوة عظمى، وتنفيذ "دبلوماسية القوة العظمى" وممارسة مفهوم "مجتمع مصير مشترك للبشرية". كانت القوى العظمى مثل بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وخاصة الولايات المتحدة، "عدوانية" و"معاقبة" و"تراجعت" في الشرق الأوسط على مدار الثلاثين عامًا الماضية، مما يعكس صورة الصين الجيدة عن موقفها "الإيجابي" و"الودّي" و"السلمي". تعتبر الولايات المتحدة النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي بمثابة "قوة صلبة" وكثيراً ما تفرض عقوبات على إيران وتركيا وحزب الله والحوثيين؛ وتعتبر الصين النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي بمثابة "قوة ناعمة" وتجري تعاونًا إقليميًا مكثفًا دون استخدام العقوبات الاقتصادية.

في السنوات العشرين الماضية، ازداد حماس الصين للمشاركة في شؤون الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، وقدمت "حلولاً صينية" لكل قضية ساخنة تقريبًا. في عام 2002، عينت الصين مبعوثًا خاصًا لقضية الشرق الأوسط، ويمكن سماع صوت الصين في قضايا فلسطين وإسرائيل، والقضية النووية الإيرانية، وقضية دارفور في السودان. في عام 2004، تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي،

والذي أصبح "بطاقة عمل" للتعاون الجماعي بين الصين والدول العربية. في عام 2013، طرحت الصين "اقتراحًا من أربع نقاط" لحل القضية الفلسطينية. وفي عام 2014، اقترحت "مبادرة سلام من خمس نقاط" لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي عام 2015، اقترحت "ثلاث نقاط مبدأ أساسي" لحل القضية الليبية. عينت الصين مبعوثًا خاصًا للشأن السوري في عام 2016، وقدمت على التوالي أفكارًا وإجراءات مثل "ستة مقترحات" و"أربع مقترحات" و"خمس مبادرات" و"أربع خطوات". في 24 مارس 2021، خلال زيارة وانغ يي للشرق الأوسط، طرح "مبادرة من خمس نقاط" لتحويل الشرق الأوسط من الفوضى إلى الحكم. على الرغم من أن هذه المبادرات والمبادئ لم يكن لها أي تأثير حقيقي حتى الآن، إلا أنها أظهرت أن الصين لديها تفكير وممارسة مختلفين تمامًا عن القوى الغربية. وقد ساهمت في القضايا الإنسانية بالحكمة الصينية والحلول الصينية في مجلس الأمن الدولي أكثر من ذي قبل معارضة تدخل القوى الأجنبية في شؤون الشرق الأوسط. من عام 1971 إلى عام 2011، صوتت الصين بحق النقض (الفيتو) 14 مرة في مجلس الأمن، ومنذ عام 2011، استخدمت الصين ما مجموعه 9 حق النقض، 8 منها تتعلق بالقضية السورية. فيتو الصين بشكل أساسي لمنع التدخل الغربي في سوريا، تقديم صورة لدولة كبرى مختلفة تمامًا عن صورة الولايات المتحدة. تقوم البحرية الصينية بدوريات في خليج عدن منذ عام 2008. من عام 2009 إلى عام 2015، زارت موانئ الشرق الأوسط 45 مرة، وهي المنطقة الأكثر زيارة في العالم خلال نفس الفترة. وأجرت الصين أيضًا تدريبات عسكرية مشتركة مع تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية؛ وفي عام 2017، أطلقت قاعدة دعم لوجستي في جيبوتي؛ وفي ديسمبر 2019، أجرت الصين وروسيا وإيران مناورات عسكرية مشتركة. وبالمثل، لم تشارك الصين مطلقًا في حرب في الشرق الأوسط، وتهدف أعمالها العسكرية بشكل أساسي إلى الأغراض السلمية مثل الأمن البحري والتبادلات الودية. في السنوات الأخيرة، كانت تصرفات الصين التي وصفتها وسائل الإعلام الغربية بـ "دبلوماسية البنية التحتية" و"دبلوماسية القروض" و"دبلوماسية التخفي" و"دبلوماسية اللقاح" في تناقض حاد مع "التدخل العسكري" و"العقوبات الاقتصادية" و"الإنسانية" من جانب الغرب. أصبح الثناء العام أيضًا إنجازًا دبلوماسيًا بارزًا للصين. في 25 ديسمبر 2020، أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين إلى أن الرئيس شي جين بينغ أجرى ما يقرب من 10 مكالمات هاتفية وحوالي 20 تبادلًا للرسائل مع عدد من رؤساء الدول العربية كنموذج للتعاون". لم يكن هذا نتيجة للدبلوماسية القوية للصين فحسب، بل نتيجة أيضًا لمباركة الدول الغربية. إن دول الشرق الأوسط، مثل الصين سابقًا، دول نامية وضحايا للهيمنة الغربية، لذلك أصبحوا شركاء طبيعيين في النضالات السياسية الدولية، ولا تزال القيمة السياسية لـ "المساحة الكبيرة" للجزيرة العربية قائمة. كلما زادت حدة النضال السياسي الدولي الذي تواجهه الصين، زاد بروز القيمة السياسية للشرق الأوسط. في الواقع، في السنوات الأخيرة، وقفت الدول العربية إلى جانب الصين في قضايا مثل بحر الصين الجنوبي، وحقوق الإنسان، والتبث، وشينجيانغ، وتايوان، و"الحزام والطريق"، ووباء التاج الجديد. على سبيل المثال، كان ملك المملكة العربية السعودية أول رئيس دولة أجنبي يدعو الرئيس شي جين بينغ لدعم حرب الصين ضد الوباء، وكانت الإمارات العربية المتحدة أول دولة تقبل تجربة المرحلة الثالثة من لقاح صيني في

الخارج. كما قال تشاي جون، المبعوث الخاص للحكومة الصينية للشرق الأوسط، أنه حول القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للصين، قدمت دول الشرق الأوسط دائمًا مساعدة كبيرة ودعمًا قيمًا للصين. "مبادرة الحزام والطريق" هي أهم مبادرة عالمية للصين في القرن الجديد. يقع الشرق الأوسط على مفترق طرق "مبادرة الحزام والطريق" في البر والبحر، ولا يمكن استبدال قيمته ومكانته. الدعم من الشرق الأوسط أثنى. اعتبارًا من نهاية عام 2020، وقعت 19 دولة في الشرق الأوسط على وثائق تعاون بشأن "الحزام والطريق" مع الصين. أصبح "إعلان العمل بشأن التعاون والبناء المشترك للحزام والطريق" بين الصين وجامعة الدول العربية أول وثيقة تعاون لـ "الحزام والطريق" يتم توقيعها بين الصين ومنظمة إقليمية في العالم. منذ عام 2014، وبسبب تراجع أسعار النفط، دخل اقتصاد الشرق الأوسط فترة صعبة، لكن مبادرة "الحزام والطريق" ضخت حيوية جديدة في التعاون الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط.

### العلاقات الاقتصادية المبالغ فيها بين الصين والشرق الأوسط:

في السنوات العشر الماضية، عندما تكثف التعاون بين الصين والشرق الأوسط في النضال السياسي الدولي بهدوء، تركز الاهتمام العالمي على العلاقة الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط، لأن أداء المجال الاقتصادي أكثر إشراقًا ولفنًا للأنظار. إن التطور الاقتصادي السريع في الصين والشرق الأوسط حقيقة، وكذلك خيال المجتمع الدولي ومبالغاته وتضليله. إذا كانت سياسة الصين في الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر تضررًا التي يتصورها المجتمع الدولي، فإن العلاقة الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط هي "الأولوية القصوى"، والعديد من الخطابات تنحرف بجدية عن الحقائق الأساسية. بعد طرح مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" في عام 2013، استمر حجم استثمارات الصين في الشرق الأوسط في التوسع، واستمر نطاق التبادلات الاقتصادية بين الجانبين في التوسع. ومع ذلك، فإن تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية، متأثرًا بعدة عوامل، لطيف وتدرجي، وليس على شكل قفزات، ناهيك عن صعودها الصاروخي. فيما يتعلق بالتجارة، بلغ حجم التجارة بين الصين والشرق الأوسط 333.5 مليار دولار أمريكي في عام 2014 و 323.62 مليار دولار أمريكي في عام 2019. من حيث الاستثمار، بلغ الاستثمار الصيني التراكمي المباشر في الشرق الأوسط 15.7 مليار دولار أمريكي في عام 2014 و 27.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها 73٪. من حيث المقاولات الهندسية، في عام 2013، بلغت قيمة تعاقدات المشاريع الصينية في الشرق الأوسط 30.1 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2019 بلغت 32.2 مليار دولار أمريكي، دون تغيير يذكر. وفي مجال الطاقة، استوردت الصين 149 مليون طن من النفط الخام من الشرق الأوسط عام 2014 و 238 مليون طن عام 2019، بزيادة قدرها 160٪. بالأرقام المطلقة، باستثناء الزيادة الكبيرة في واردات النفط، لم تكن هناك تغييرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط في السنوات الخمس الماضية. من منظور حصة الشرق الأوسط، حتى حصة واردات النفط لم تتغير بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن العلاقة الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط التي أظهرتها وسائل الإعلام العالمية والأوساط الأكاديمية هي مشهد حيوي آخر. هناك تقارير مثيرة لا نهاية لها مثل "الصين أصبحت أكبر

مستثمر في الشرق الأوسط" و "الصين حلت محل الولايات المتحدة". في عام 2017، أصدرت "المؤسسة العربية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" بيانات، "أصبحت الصين أكبر مستثمر في الشرق الأوسط في عام 2016"، وبلغ التدفق الاستثماري في ذلك العام 29.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 31.9% من إجمالي. الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، في حين أن الولايات المتحدة لديها 6.9 مليار دولار فقط. في عام 2018، كانت الصين أيضًا أكبر مستثمر في الشرق الأوسط، باستثمارات بلغت 28 مليار دولار أمريكي. في عام 2019، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن "الصين على وشك أن تحل محل الولايات المتحدة كأكبر مستثمر لإسرائيل". في الواقع، وفقًا لإحصاءات وزارة التجارة الصينية، كان تدفق الاستثمار الصيني المباشر إلى جميع الدول العربية في عام 2018 1.2 مليار دولار فقط؛ وفقًا لبيانات الأونكتاد، تلقى الشرق الأوسط بأكمله 30.1 مليار دولار أمريكي فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018. وفقًا لإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، شكلت الولايات المتحدة 20.4% من رصيد الاستثمار المباشر لإسرائيل في عام 2018، بينما شكلت الصين 9.2%. هناك اختلاف كبير بين البيانات التي يتم الاستشهاد بها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام والعلماء والمسؤولين عن صنع القرار والحقائق، حيث انتشرت الشائعات لفترة طويلة بتأثير واسع النطاق، ومن المرجح أن تحل محل الحقائق. في الوقت نفسه، كثيرًا ما تبت وسائل الإعلام الدولية أنباء عن استثمارات الصين في "المشاريع الضخمة" في الشرق الأوسط. في عام 2016، ذكرت شبكة سي إن إن أن شركتين صينيتين اتفقتا على استثمار 35 مليار دولار في بناء العاصمة الجديدة لمصر. بناءً على ذلك، قال المسؤول عن Savills Dubai في مؤتمر عبر الفيديو في يوليو 2020 إن الصين استثمرت 71.1 مليار دولار أمريكي في الشرق الأوسط من 2014 إلى 2017، وكانت مصر أكبر وجهة للاستثمار الصيني في الشرق الأوسط. أفادت أخبار عُمان في عام 2016 أن الصين وعدت باستثمار 12 مليار دولار في المنطقة الصناعية بالدمق. وبحسب تقرير "فوربس"، فقد بلغت استثمارات الصين في السعودية في الفترة من 2005 إلى 2020 38.6 مليار دولار أمريكي، وأصبح الشرق الأوسط مكانًا جديدًا للصين والولايات المتحدة لمواجهة بعضهما البعض من حيث الرؤية والمعايير والقيم. في عام 2020، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الصين وإيران وقعتا عقد تعاون طويل الأجل، باستثمارات قدرها 400 مليار دولار أمريكي في السنوات الـ 25 المقبلة. يصعب التحقق من الفترة الزمنية للاستثمار والمبلغ الكبير في هذه التقارير وتزييفها، ومن السهل إنشاء تأثير مرئي أقوى. وفقًا لإحصاءات وزارة التجارة الصينية، اعتبارًا من نهاية عام 2019، بلغ إجمالي الاستثمار الصيني المباشر في الشرق الأوسط 27.2 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 2.78 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية، و 1.18 مليار دولار أمريكي في مصر، و 3.01 مليار دولار أمريكي في إيران، و 160 مليون دولار أمريكي في عمان. وبحسب إحصائيات "معهد أبحاث المشاريع" الأمريكي، فقد تراكمت استثمارات الصين المباشرة في الشرق الأوسط خلال الفترة من 2005 إلى 2019، 66.15 مليار دولار أمريكي، منها 5.87 مليار دولار في السعودية، و 4.63 مليار في مصر، و 4.72 مليار في إيران. و 1.21 مليار في عمان. بغض النظر عن البيانات الإحصائية المستخدمة، فإن المشاريع الاستثمارية التي تكلف مئات أو حتى مئات المليارات من

الدولارات مختلفة تمامًا عن الواقع. أسباب تضخيم الاستثمار الصيني معقدة، بما في ذلك المناخ السياسي للارتباط العالمي والاختلافات في الأساليب الإحصائية. سياسياً، يشعر الغرب بالقلق إزاء "صعود الصين"، التي توفر مرتعاً للتكهنات. في الوقت نفسه، لا ترغب بعض دول الشرق الأوسط في الإعلان عن إنجازات حكومتها في إدخال رأس المال الأجنبي فحسب، بل تريد أيضاً استخدام "الاستثمار الصيني" للمساومة مع الولايات المتحدة والغرب، لذلك هناك أيضاً حالات إذعان وتشجيع من الناحية الفنية، هناك اختلافات بين الصين والولايات المتحدة في عيار إحصاءات الاستثمار المباشر، مما يجعل المقارنات الدولية صعبة للغاية، حيث تقوم وسائل الإعلام والمؤسسات البحثية بسد الفجوة الإحصائية من خلال وسائل مختلفة. على سبيل المثال، في عام 2019، وفقاً لإحصاءات وزارة التجارة الأمريكية، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي 5.96 تريليون دولار أمريكي، بينما كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي الذي أعلنته الصين 7.7 تريليون دولار. لذلك، من المؤكد أن بيانات وزارة التجارة الصينية ستقل من شأن تدفق الاستثمار المباشر في الشرق الأوسط، لكن من الصعب تأكيد ما إذا كان السهم المحسوب على هذا الأساس مبالغاً في تقديره أم أنه تم التقليل من شأنه. بدأت بعض المنظمات غير الحكومية في الخارج في جمع بيانات عن الاستثمار الأجنبي الصيني. في الوقت الحاضر، يُستشهد دولياً بـ "نظام تتبع الاستثمار الصيني" الذي يشارك في استضافته "معهد أبحاث المؤسسة" و"مؤسسة التراث" في الولايات المتحدة. لقد احتفظ ارتباط المعايير الإحصائية بمساحة واسعة لا متناهية للضجيج الدولي. الأمر الأكثر إثارة للقلق من الارتباك الإحصائي هو أن وسائل الإعلام والعلماء، عن قصد أو عن غير قصد، يسيئون استخدام بيانات "نظام تتبع الاستثمار الصيني". حتى الآن، تأتي جميع الخطابات تقريباً حول "الصين هي أكبر مستثمر في الشرق الأوسط" باستثمارات سنوية تبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي تأتي أساساً من "نظام تتبع الاستثمار الصيني". وفقاً لـ "نظام تتبع الاستثمار الصيني"، في عام 2018، بلغ إجمالي الاستثمار الصيني المباشر والمقاولات الهندسية في الشرق الأوسط 30.14 مليار دولار أمريكي، منها 25.63 مليار دولار أمريكي للمقاولات الهندسية، والاستثمارات المباشرة 4.51 مليار دولار أمريكي. من الواضح أن هذه الاقتباسات تخلط بين الاستثمار المباشر والتعاقد الهندسي. فوربس و"الشركة العربية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" مؤسسات مالية محترفة للغاية، ومن الصعب تفسير مثل هذه الأخطاء المنطقية من الناحية الفنية.

في تناقض صارخ مع الصخب والخيال السياسي للعالم الخارجي، ظلت سياسة الصين في الشرق الأوسط ثابتة، مع عدم وجود تغييرات كبيرة في مبادئها السياسية وإطارها، وأنشطتها الاقتصادية تمضي قدماً بصعوبة. سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو الإقليمي، تواصل الصين الحفاظ على علاقات متوازنة وودية مع جميع دول الشرق الأوسط وترسيخ صورة دولة رئيسية مسؤولة. على الرغم من زيادة اهتمام الصين ومشاركتها في الوضع الإقليمي، فإن الصين تحترم حق دول الشرق الأوسط في حل مشاكلها في ظل الحفاظ على نظام الأمم المتحدة متعدد الأطراف. في السنوات الأخيرة، انطلقت عملية أستانا حول القضية السورية، ومؤتمر فيينا، وآلية الرباعية بشأن القضية الفلسطينية -

الإسرائيلية، ومؤتمر باريس، ومؤتمر باليرمو، ومؤتمر برلين حول القضية الليبية، و"اتفاقية ستوكهولم" حول القضية الفلسطينية. في قضية اليمن، الصين أو لم تشارك، أو لم تلعب الدور القيادي. بالمقارنة مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، فإن سياسة الصين في الشرق الأوسط تتمتع بأقل درجة من "التنفيذ". لم تغير المصالح الاقتصادية المتطورة باستمرار في الشرق الأوسط الهيكل العام لسياسة الصين في الشرق الأوسط، كما لم تؤثر الضجة في المجتمع الدولي على سياسة الصين في الشرق الأوسط.

### 3. التقييم الاستراتيجي لسياسة الصين في الشرق الأوسط

في المستقبل، يعتمد ما إذا كانت سياسة الصين في الشرق الأوسط "في حالة الهبوط" وما إذا كانت الصين قادرة على تطوير الشرق الأوسط على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين وأهمية الصين بالنسبة للشرق الأوسط. تحدد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين مدى مصالح الصين، وتؤثر المصالح على استعدادها لاتخاذ إجراء، وتحدد الموقف الذي يجب أن يحتله الشرق الأوسط في استراتيجية الصين العالمية؛ وتمثل أهمية الصين في الشرق الأوسط تأثير الصين على الشرق الأوسط. وتمثل القدرة على اتخاذ إجراءات تحدد الموقع الفعلي للشرق الأوسط في استراتيجية الصين العالمية. يجب أن تعكس سياسة الصين في الشرق الأوسط التوازن والمطابقة بين الرغبة والقدرة.

#### احتمال أن يصبح الشرق الأوسط ساحة معركة جديدة للعبة الصينية الأمريكية ضئيل:

لسنوات عديدة، على الرغم من الافتقار إلى الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة، كان لدى الجانبين دائمًا علاقة تعاون مختلطة مع المنافسة، بدلاً من علاقة الاحتواء ومكافحة الاحتواء العدائية.. هذا هو الشرق الأوسط في المنظار الصيني وهو منطلق أساسي للسياسة الصينية. في الوقت الحاضر، على الرغم من أن هذه الفرضية لم تختف تمامًا، فقد اهتزت بشكل غير مسبوق. في عام 2018، وضعت استراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة منافسة القوى العظمى فوق مكافحة الإرهاب للمرة الأولى. وهذا هو أكبر تغيير في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة منذ عام 2001. تشير المنافسة بين القوى العظمى بشكل أساسي إلى العلاقات الصينية الأمريكية. هذه إشارة رئيسية تستحق اهتمامًا كبيرًا، لكن لا يمكننا المبالغة في تفسيرها، ناهيك عن استخلاص النتائج قبل الأوان. على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر الصين أكبر منافس لها في القرن الحادي والعشرين، إلا أن كيفية التنافس مع الصين تمثل مشكلة كبيرة، ولن يكون هناك استنتاج لفترة طويلة. إن العودة إلى حقبة الحرب الباردة واحتواء الصين على نطاق عالمي ليس في مصلحة الولايات المتحدة. تؤكد إدارة بايدن على ضرورة الحفاظ على "الصبر" في سياستها تجاه الصين. فالمنافسة التي تتطلب المواجهة والتعاون الذي يمكن أن يحصل، تؤكد أن الولايات المتحدة لم تشكل استراتيجية عالمية لاحتواء الصين. والاحتمال الأكبر في المستقبل هو تعديل السياسات باستمرار، وستكون عملية صعبة وخطيرة. في السنوات الأخيرة، رأينا أقوال وأفعال الولايات المتحدة في مواجهة الصين في الشرق الأوسط، لكنها أقل بكثير من تلك الموجودة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، وحتى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.



يعتقد تقرير تقييم من قبل "المجلس الأطلسي" بالولايات المتحدة في أوائل عام 2021 أن الصين قد تطلق منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، وشمال شرق آسيا، وروسيا، وأوروبا، واليابان، والهند، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى في السنوات العشر المقبلة، ولكن لم يذكر الشرق الأوسط. من وجهة نظر الولايات المتحدة، هناك تضارب محدود في المصالح بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للمصالح المشتركة. تنعكس مصالح الصين في الشرق الأوسط بشكل أساسي في الجانب الاقتصادي، فالولايات المتحدة لديها القليل جداً من المصالح الاقتصادية في الشرق الأوسط، وهناك القليل من التداخل بين الصين والولايات المتحدة. في عام 2019، استوردت الولايات المتحدة 6.8 مليون برميل من النفط الخام يومياً، واستحوذ الشرق الأوسط على 870 ألف برميل، وهو أمر رمزي فقط. في نفس العام، بلغ رصيد الاستثمار المباشر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط 86.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 1.5٪ من مخزونها العالمي (5.95 تريليون دولار أمريكي)؛ وبلغ حجم التجارة مع الشرق الأوسط 157.4 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 3.7٪ من تجارتها الخارجية العالمية. من بينها، بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة وإسرائيل 49 مليار دولار أمريكي، وبلغ رصيد الاستثمار المباشر 28 مليار دولار أمريكي، وكلاهما يمثل حوالي ثلث التجارة والاستثمار الأمريكي في الشرق الأوسط. إذا تم استبعاد إسرائيل، فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل 2.6٪ فقط من التجارة الخارجية الأمريكية و 0.0٪ من الاستثمار الأمريكي. 0.98٪. لذلك، من وجهة نظر اقتصادية، فإن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة لا تذكر، ولا توجد تقريباً مقالات أكاديمية أو تقارير بحثية تناقش سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من وجهة نظر اقتصادية. تركز سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على إمدادات الطاقة، والاستقرار الإقليمي، والإرهاب، وتتداخل الأهداف الإستراتيجية عموماً مع أهداف الصين، لكن لدى الجانبين مقاربات مختلفة لتحقيق هذه الأهداف. كما هو مذكور في تقرير مؤسسة راند الأمريكية، فإن الصين والولايات المتحدة لديهما نفس المصالح في معظم المجالات في الشرق الأوسط. إذا نظرت الولايات المتحدة إلى الصين من منظور المنافسة بين القوى الكبرى، فإنها ستفقد العديد من المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها. على مدى المائة عام الماضية، عندما ارتفعت القوى العالمية، اتجهت جميعها إلى الشرق الأوسط، ويعتقد الكثير من الناس في الخارج أن الهيمنة في الشرق الأوسط هي السبيل الوحيد لصعود القوى العظمى، والصين ليست استثناء. بناءً على ذلك، يعتقد المدافعون عن نظرية التهديد الصيني في الشرق الأوسط أن الصين، وليس روسيا، هي التحدي الحقيقي للولايات المتحدة. منطقتهم هو: مصالح الصين الاقتصادية الضخمة واحتياجاتها من الطاقة ستتطور عاجلاً أم آجلاً إلى وجود عسكري، ولقد فعلت كل القوى الكبرى في التاريخ ذلك، نظراً لأن الولايات المتحدة تتمتع بالاكتفاء الذاتي في الطاقة وتحل الصين محل الولايات المتحدة كأكبر سوق للطاقة، فإن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الخليج ستصبح أكثر حدة؛ على الرغم من مصالح الصين في الشرق الأوسط تنعكس بشكل أساسي في الجانب الاقتصادي، ويمكن تحويلها إلى أداة استراتيجية في المستقبل، أو يمكن أن تكون زيادة القدرة التنافسية للصين في مناطق أخرى. على سبيل المثال، يعتقد مركز الأبحاث الأمريكي مؤسسة راند أن مصالح

الصين في العراق تنعكس بشكل أساسي في الجانب الاقتصادي الذي لا يتعارض مع أهداف الولايات المتحدة، ومع ذلك، يمكن استخدام المصالح الاقتصادية للصين في العراق لمواجهة الولايات المتحدة. في أجزاء أخرى من العالم. هذه الآراء ليست سوى استدلال تاريخي وافتراسات نظرية، دون دعم واقعي. في الواقع، يعتقد عدد قليل جدًا من الأمريكيين أن سياسة الصين في الشرق الأوسط تتحدى الولايات المتحدة بشكل مباشر. لكن من وجهة نظرهم، فإن سلوك الصين سيؤدي بشكل موضوعي إلى تآكل النظام السياسي والاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة، وبالتالي الإضرار بمصالح الولايات المتحدة. في المجال المالي، وضعت المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شروطًا مسبقة للمساعدة الاقتصادية؛ وقد صرح بنك التنمية الجديد بريكس بقيادة الصين، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير الجديد بوضوح أنهم لا يقومون بإرفاق أي شروط سياسية. في مجال العملة، تستخدم المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الصين، واتفاقيات الاستثمار الثنائية بين الصين ودول الشرق الأوسط، وسوق تجارة الذهب في شنغهاي، وسوق تجارة النفط في شنغهاي، الرمينبي، مما يؤثر على هيمنة الدولار الأمريكي. في مجال التجارة، واستجابة لمشروع "الحزام والطريق"، أنشأت الصين آلية جديدة لتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، مما أضعف نظام منظمة التجارة العالمية. في المجال السياسي، تزود الصين دول الشرق الأوسط بنموذج تنموي آخر غير الغرب، والذي "قد يهدد نظام القيم في الغرب، وحتى يصبح أكبر مصدر قلق لأوروبا بشأن استراتيجية الصين في الشرق الأوسط." إن الصدمات المتفرقة لن تهز النظام السياسي والاقتصادي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. "باستثناء بعض العوامل الفنية، ليس هناك ما يشير إلى أن النموذج الصيني يشكل تحديًا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط." من المستحيل على الولايات المتحدة أن تبني استراتيجية شاملة للشرق الأوسط ضد الصين دون أن ترى تهديدًا حقيقيًا مهمًا. إذا اختارت الولايات المتحدة احتواء الصين في الشرق الأوسط، فلن تتمكن من تنفيذ انكماش استراتيجي في الشرق الأوسط. بدلاً من ذلك، إذا اختارت الولايات المتحدة احتواء الصين في الشرق الأوسط، تحتاج إلى زيادة الاستثمار في الشرق الأوسط وتحمل المسؤولية عن حلفائها. تأتي المسؤولية الأكبر بثمن باهظ. العلاقة الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط مفيدة للطرفين ومربحة للطرفين، وليست محاذاة سياسية. الصين بحاجة إلى المستهلك أسواق البضائع ووجهات الاستثمار، بينما تحتاج دول الشرق الأوسط أسواق الطاقة والاستثمار الدولي والسلع الاستهلاكية. لن يتخلى الشرق الأوسط عن الصين لأن الولايات المتحدة غير راضية. إذا أرادت الولايات المتحدة إنشاء جبهة موحدة مناهضة للصين، ستدفع حتما تكاليف سياسية واقتصادية كبيرة. لا تزال الشكاوى جزئية ومتفرقة وعاطفية، ولم تشكل بعد استراتيجية تنافسية منهجية. كان "الانكماش" الموضوع الرئيسي لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على مدى السنوات العشر الماضية. إن الصين مجرد ضوضاء أو ضوضاء أو خارجة عن اللحن. من السابق لأوانه اللجوء لاحتواء الصين. "قلق" الولايات المتحدة بشأن سلوك الصين في الشرق الأوسط هو نظرية وتكهنات وخيال ومبالغة. لا يمكن أن يكون استبعدت أنها ستتطور إلى استراتيجية منهجية في المستقبل، لكن إمكانية العودة إلى العقلانية موجودة أيضًا. كدولة رئيسية في العالم، غالبًا ما تعاني

الولايات المتحدة من القلق المفرط والشعور بالإلحاح، وتميل إلى المبالغة في القوة ونوايا الدول الصاعدة؛ كقوة صاعدة، قد تكون الصين في بعض الأحيان شديدة الثقة وحريصة على إظهار قوتها ومكانتها؛ الانكماش في الولايات المتحدة يدفع إلى استخدام الصين الصاعدة لموازنة الولايات المتحدة، وهي أيضًا مستعدة للخداع وتوسيع نفوذها. بالنسبة للصين، المواجهة العالمية بين الصين والولايات المتحدة ليست في مصلحة الصين، والمواجهة الصينية الأمريكية في الشرق الأوسط أقل تماثيا مع مصالح الصين، لأن حضور الصين في الشرق الأوسط لا يزال ذو فوائد محدودة ومرتفعة المخاطر، والمزايا العامة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكثر بروزًا. منع المواجهة بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو الخيار الأفضل للصين وهو أيضًا في مصلحة الولايات المتحدة. لذلك، يجب على الصين أن تكون يقظة ضد هذه الاتجاهات الثلاثة في نفس الوقت، وتجنب القتال المباشر مع الولايات المتحدة والصراعات المباشرة لحل صخب لعبة القوى الكبرى. الصين ليس لديها القوة والموارد ولا الإرادة لتحدي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولن تطيح بالنظام القائم في ظل الولايات المتحدة. بل على العكس من ذلك، فإن الصين أكثر قلقًا من انهيار النظام الحالي. إذا كانت هناك مواجهة بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط في المستقبل، مثل هذا السيناريو، يجب أن يكون الخيار النشط للولايات المتحدة، وليس الصين. قال مايكل سينجر، الباحث في معهد واشنطن لأبحاث الشرق الأدنى، أن خيار التنافس مع الصين فهو بحدّ كبير في يد الولايات المتحدة. فمن عام 1970 إلى 1970، كان للصين والولايات المتحدة علاقة عدائية في الشرق الأوسط، من 1970 إلى 1990، علاقة تعاونية متفرقة، ومن 1990 إلى 2020، علاقة موازية. في عصر العلاقات الموازية، لا تتواجه الصين والولايات المتحدة ولا تتعاونان. والموقف الأساسي للصين هو عدم التعاون، وليس الدعم، وعدم التخفيف من حضور الولايات المتحدة. ويمكن فهم أن الأمر لا يعتبر الولايات المتحدة على أنها اعتبار أو هدف. في المستقبل، سيكون أكبر احتمال للعلاقات الصينية الأمريكية هو التآرجح بين المواجهة والتوازي.

### **القيمة الإستراتيجية للشرق الأوسط في النضالات السياسية الدولية التي تشهدها الصين لم تزد بشكل ملحوظ:**

في الوضع الدولي، فإن احتمال أن تلعب الولايات المتحدة "ورقة الشرق الأوسط" منخفضة، والصين أقل. لذلك، دور الشرق الأوسط في لعبة القوى العظمى غير واضح. في الوقت نفسه، فإن قيمة الشرق الأوسط بالنسبة للنضال السياسي الدولي المنظم محدودة للغاية أيضًا. لفترة طويلة، كانت خدمة المصالح السياسية الدولية المرحلية أحد عوامل صنع القرار في سياسة الصين في الشرق الأوسط. تختلف المصالح السياسية الدولية للصين في كل مرحلة تاريخية. لقد تغيرت البيئة التاريخية، والقيمة المرحلية للشرق في دبلوماسية الصين. مثل القيمة السياسية لـ "منطقة عربية كبيرة" في الخمسينيات، و "سوق التصدير الكبير" في الثمانينيات، و "تنسيق العلاقات الصينية الأمريكية" في التسعينيات، و

"تخفيف الضغط على العلاقات الصينية الأمريكية" في العقد الأول من القرن العشرين، و"مقال الطاقة الكبير" في العقد الثاني من القرن العشرين. الآن، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 180 دولة في العالم، وأصبحت بطل الرواية بجدارة على المسرح الدولي. لا تزال "القطعة العربية" ذات قيمة من حيث التصويت في الأمم المتحدة والخطاب السياسي الدولي، لكن الوضع تغير مقارنة بعام 1959. في ذلك الوقت، كان للصين 31 دولة فقط لديها علاقات دبلوماسية معها، وكانت الدول العربية تمثل 7 دول. تخيل. في عام 2019، استحوذ الشرق الأوسط على 14٪ من قيمة العقود الهندسية الأجنبية للصين، وهي ليست سوقاً لا يمكن الاستهانة بها، ولكن بالمقارنة مع 61٪ في الثمانينيات، هناك أيضاً فجوة كبيرة. في عام 2020، استحوذ الشرق الأوسط على 47٪ من واردات الصين من النفط، والتي انخفضت بشكل طفيف من 53.9٪ في عام 2010. اليوم، العلاقات الصينية الأمريكية متكاملة بشكل عميق ومتراصة بشكل كبير. من الصعب على الشرق الأوسط، كنقطة ارتكاز صغيرة، الاستفادة من العلاقات الثنائية الثقيلة بين الصين والولايات المتحدة، وأداء الشرق الأوسط في "التنسيق" بين الصين والولايات المتحدة يبقى محدوداً. العلاقات الأمريكية الصينية تتدهور أكثر فأكثر. تحول تركيز الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة من "مكافحة الإرهاب" إلى "منافسة القوى الكبرى"، ومن غير المرجح أن يخفف الشرق الأوسط عن الضغط الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### الشرق الأوسط أكثر اعتماداً على الاقتصاد الصيني:

في عام 2019، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والشرق الأوسط 325.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 7.1٪ من إجمالي التجارة الخارجية للصين؛ وكان رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الشرق الأوسط 27.2 مليار دولار أمريكي، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر للصين. المخزون هو 1.2٪؛ تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة إلى الشرق الأوسط 2.41 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 1.7٪ من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني. إذا تم استخدام البيانات من Enterprise Research Institute الأمريكي، فإن المخزون الاستثماري في الشرق الأوسط يمثل 3٪، ويمثل التدفق 4.5٪. في عام 2019، بلغت عقود المقاولات الهندسية الصينية الموقعة حديثاً في الشرق الأوسط 37.4 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 14٪ من قيمة عقود المقاولات الهندسية الأجنبية الموقعة حديثاً في الصين؛ في عام 2018، بلغت مبيعات الأسلحة الصينية إلى الشرق الأوسط 248 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 23٪ من مبيعات الأسلحة الأجنبية للصين. في عام 2019، بلغ اعتماد الصين على النفط الأجنبي 70.8٪، واستوردت 10.11 مليون برميل يومياً، منها 4.75 مليون برميل من الشرق الأوسط، تمثل 47٪ من إجمالي الواردات، و 20٪ من واردات الغاز الطبيعي المسال تأتي من دولة قطر. إذا نظرت إلى الشرق الأوسط ككل، فإن الشرق الأوسط هو أكبر مصدر للنفط الخام للصين. يمكن ملاحظة أن الاقتصاد الكلي للشرق الأوسط ليس ذا أهمية استراتيجية كبيرة

للصين، لكن حصة الصين في الطاقة في الشرق الأوسط والمقاولات الهندسية ومبيعات الأسلحة ليست منخفضة. الطاقة شريان حياة مهم للأمن الاقتصادي للصين، ودور الشرق الأوسط واضح.

يعد التعاقد على المشاريع حالياً الطريقة الرئيسية للشركات الصينية للترويج لمبادرة "الحزام والطريق". ويمكنه دفع المنتجات والتقنيات والخدمات والمعايير الصينية إلى "الانطلاق إلى العالمية" وتعزيز التحول والارتقاء بالاقتصاد المحلي. منطقة الشرق الأوسط هي أيضاً ذات أهمية معينة. مبيعات الصين العسكرية الأجنبية السنوية تبلغ 1.04 مليار دولار فقط، ومساهمتها في الاقتصاد الصيني صغيرة للغاية، ويمكن القول أن الشرق الأوسط ليس له تأثير يذكر في هذا الصدد. بالمقارنة مع أهمية الشرق الأوسط لاقتصاد الصين، فإن تأثير الصين على اقتصاد الشرق الأوسط شامل، لكن أدائها في مختلف المجالات متفاوتة للغاية. في مجال التجارة، بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للشرق الأوسط في عام 2019 2.48 تريليون دولار أمريكي، واستحوذت التجارة مع الصين على 13.1%؛ وبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي ككل، تعد الصين أكبر شريك تجاري في الشرق الأوسط. وفي مجال الطاقة، صدر الشرق الأوسط 15.01 مليون برميل من النفط الخام يومياً في عام 2019، وشكلت الصادرات إلى الصين 31.2%. في عام 2020، ستصبح الصين أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم تصدير 25% من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين. استوردت دول الاتحاد الأوروبي 2.3 مليون برميل من النفط الخام من الشرق الأوسط، وهو ما يمثل 4.15%، حتى لو تم احتساب الاتحاد الأوروبي ككل، لا تزال الصين أكبر مستورد للنفط الخام في الشرق الأوسط. في مجال المقاولات الهندسية، في عام 2020، بلغت قيمة عقود المقاولات الهندسية الصينية الموقعة حديثاً في منطقة الخليج 21.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 18% من الإجمالي (120.3 مليار دولار أمريكي). في مجال الاستثمار، وفقاً لبيانات "معهد أبحاث المشاريع" في الولايات المتحدة، بلغ تدفق الاستثمار الصيني المباشر إلى الشرق الأوسط في عام 2019 ما قيمته 6.27 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 10.1% من إجمالي تدفق رأس المال الأجنبي في الولايات المتحدة. بلغ رصيد الاستثمار المباشر الصيني في الشرق الأوسط 66.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 5% من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط. في السنوات الأخيرة، بدأت الاستثمارات الصينية في إبراز أهميتها، لكنها لا تزال في مهدها ولم تدخل المجموعة الأولى بعد. كما جاء في تقرير معهد الأمن القومي الإسرائيلي، فإن الصين ليست مستثمراً مهماً في إسرائيل حتى الآن، فهي متخلفة كثيراً عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فيما يتعلق بالمساعدات، في عام 2018، قدم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 13 مليار دولار أمريكي في شكل مساعدات إنمائية ثنائية للشرق الأوسط، وهو ما يمثل 40% من إجمالي المساعدات التي تلقاها الشرق الأوسط. أما الباقي فقد قدمته تركيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، الإمارات العربية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وفقاً لحسابات باحث أوروبي، من عام 2000 إلى عام 2014، بلغت المساعدة الإنمائية الحكومية الصينية (القروض الميسرة، وخفض الديون، والدعم الفني، والمنح الإنمائية، والمنح الدراسية، وما إلى ذلك) إلى الشرق الأوسط 2.92 مليار دولار أمريكي، وهو ما

يمثل 3.32% من مساعدات التنمية الخارجية للحكومة الصينية. يمكن ملاحظة أن الشرق الأوسط ليس بؤرة اهتمام المساعدات الخارجية للصين، كما أن الصين ليست مصدرًا مهمًا لمساعدة الشرق الأوسط. في المجال المالي، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الحكومية، فإن الأموال (القروض التجارية، وائتمانات التصدير، والاستثمار المباشر، والمنح، ومعاهد كونفوشيوس، وما إلى ذلك) التي قدمتها الحكومة الصينية والشركات المملوكة للدولة إلى الشرق الأوسط من 2000 إلى 2014 بلغ مجموعها 49.19 مليار دولار أمريكي. من عام 2008 إلى عام 2019، قدم بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد قروضًا لتمويل التنمية بقيمة 8.38 مليار دولار أمريكي للشرق الأوسط، وهو ما يمثل 1.8% من إجمالي القروض الخارجية لهذين البنكين (462 مليار دولار أمريكي). وبحسب البحث الذي أجراه صندوق النقد الدولي، فإن الدين الحكومي للدول العربية سيصل إلى 1.46 تريليون دولار، معظم هذه الديون تأتي من الدول الغربية. لنأخذ مصر على سبيل المثال، فمصر هي الدولة التي تحصل على أكبر عدد من القروض من الصين في الشرق الأوسط. ووفقًا لإحصاءات البنك المركزي المصري حتى يونيو 2019، فإن مصر مدينة بإجمالي 108.6 مليار دولار ديون خارجية، من أصل 6.5 مليار دولار أمريكي من الصين بنسبة 6%؛ 6.5 مليار دولار أمريكي من الدول الأوروبية بنسبة 6%؛ الدول العربية 22% والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية 28%. في مواجهة ديون الدول العربية البالغة تريليون دولار، بغض النظر عن طريقة حسابها، فإن القروض الصينية ليست مكونًا رئيسيًا. في مجال مبيعات الأسلحة، لم تكن الصين أبدًا موردًا رئيسيًا في سوق الأسلحة في الشرق الأوسط. استحوذت الصين على 8 في المائة من جميع مشتريات الأسلحة في الشرق الأوسط في الثمانينيات و 1.6 في المائة في التسعينيات. من عام 2011 إلى عام 2015، كانت الصين مسؤولة عن 8.2%، 2% من 2015 إلى 2019. من الواضح، فيما يتعلق بالطاقة والتجارة، أن الصين تلعب دورًا محوريًا في الشرق الأوسط. تمثل الصين ثلث صادرات النفط الخام في الشرق الأوسط وخمس صادرات البتروكيماويات. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد تأثير الصين في الاستثمار والتمويل ومبيعات الأسلحة والمساعدات الخارجية وغيرها من المجالات، لكنها لا تزال في مهدها ولا تزال بعيدة عن الولايات المتحدة وأوروبا. بالطبع، هذه هي بشكل أساسي مقارنة الكمية الاقتصادية. من حيث جودة التعاون الاقتصادي، تكون المزايا الرئيسية للولايات المتحدة وأوروبا أكثر وضوحًا. بشكل عام، الولايات المتحدة وأوروبا في الروافد العليا من السلسلة الاقتصادية، تعمل في استكشاف الطاقة والتمويل والتأمين والتصميم والإشراف والاستشارات وغيرها من الأنشطة. وتهيمن الصين على مجالات استخراج الطاقة والبنية التحتية والإنتاج والمعالجة. بالإضافة إلى المجال الاقتصادي، تتمتع الولايات المتحدة وأوروبا بمزايا أكثر وضوحًا في المجالين السياسي والأمني. ومع ذلك، فإن للصين تأثير استراتيجي حاسم على الدول الفردية في فترة زمنية معينة. اعتبارًا من عام 2017، استثمرت الصين في إيران واليمن والسودان أكثر من الاتحاد الأوروبي. في العديد من البلدان التي لا تستطيع الحصول على استثمارات من الولايات المتحدة وأوروبا، تعتبر الصين ذات أهمية خاصة، وحتى المستثمر الأجنبي الوحيد. من عام 2012 إلى عام 2019، كانت الصين تقريبًا المستثمر الوحيد في إيران؛ في عام 2020، ستستورد النفط الخام الإيراني بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي، وقد تكون المستورد

الوحيد للنفط الخام المهم. في عام 2016، استنفدت موارد مصر المالية، وتقدمت بطلب للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي. كان الافتراض هو أن مصر يجب أن تجد أولاً قرضاً ثنائياً بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي. وقدمت الصين مساعدة بقيمة مليار دولار أمريكي للبنك المركزي مصر وقرض 700 مليون دولار للبنك الأهلي المصري في الوقت المناسب لمساعدة مصر في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. لكن هذه ليست سوى بعض الحالات الخاصة، فهذه البلدان ليست بؤرة استثمار للصين، ولا الصين هي مصدرها المثالي للاستثمار. هذه العلاقات الاقتصادية الوثيقة على ما يبدو هي نتيجة العقوبات الغربية، وليس الخيار الاستراتيجي للجانبين، ولا النتيجة الطبيعية للمنطق الاقتصادي. حتى الآن، لم تستخدم الصين هذا التأثير الاقتصادي الذي تم تكوينه بشكل طبيعي لأغراض سياسية. من منظور اتجاه التنمية، نما العدد المطلق للتبادلات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط بشكل كبير في العشرين عامًا الماضية. ومع ذلك، نظرًا للتوسع الأسرع في الحجم الاقتصادي للصين، فإن ثقل الشرق الأوسط في استراتيجية الصين الشاملة لم يزد تبعًا لذلك، بل وحتى بشكل طفيف، في اتجاه تنازلي. في تناقض صارخ مع هذا، قفز وزن الصين وتأثيرها في اقتصاد الشرق الأوسط بسرعة. استحوذ الشرق الأوسط على 6.6% من حجم التجارة الخارجية للصين في عام 2010، و 7.1% في عام 2019؛ واستحوذت الصين على 9.2% من حجم التجارة الخارجية للشرق الأوسط في عام 2010، و 13.1% في عام 2019. في عام 2010، استحوذ الشرق الأوسط على 53.93% من واردات الصين من النفط الخام، و 47% في عام 2019؛ وفي عام 2010، شكلت الصين 3.9% من صادرات النفط الخام في الشرق الأوسط. في عام 2019 شكلت 2.31%. في عام 2010، استحوذ الشرق الأوسط على 6.8% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وفي عام 2019 استحوذ على 3%؛ في عام 2010، شكلت الصين 2.4% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط، وفي عام 2019 استحوذت على 5%. في عام 2010، استحوذ الشرق الأوسط على 4.2% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني و 4.5% في عام 2019؛ وفي عام 2010، استحوذت الصين على 3.3% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط، وفي عام 2019 استحوذت على 10.1%. من المستويات الثلاثة للعبة القوى الكبرى، والمصالح السياسية الدولية، والمصالح الاقتصادية، لم يصبح الشرق الأوسط بعد مسرحًا للألعاب الصينية الأمريكية، وأهمية الشرق الأوسط في الصراعات السياسية الدولية في الصين، والاقتصاد الصيني الشامل. لم يزداد الوضع بشكل ملحوظ. على عكس الخيال السائد في الداخل والخارج، ليس الأمر أن الشرق الأوسط أصبح أكثر أهمية للاقتصاد الصيني، ولكن الصين أصبحت أكثر أهمية لاقتصاد الشرق الأوسط؛ العصر الذي ستحل فيه الصين محل الولايات المتحدة وأوروبا في الاقتصاد أبعد ما يكون، فهي تأخذ زمام المبادرة في استيراد الطاقة وتعاقد المشاريع، لكنها تتخلف كثيراً عن أوروبا والولايات المتحدة في الاستثمار والتمويل والمساعدات ومبيعات الأسلحة. لم تنزايد الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط بالنسبة للصين بشكل ملحوظ، بينما تنزايد أهمية الصين في الشرق الأوسط، لكنها لا تزال في مهدها، ولا تزال هناك فجوة كبيرة مع الولايات المتحدة وأوروبا

. ومع ذلك، في مجال الطاقة، فإن الاعتماد المتبادل بين الصين والشرق الأوسط بارز للغاية، واعتماد الشرق الأوسط على الصين مستمر في الارتفاع.

#### 4. التوجه المستقبلي لسياسة الصين في الشرق الأوسط

مقارنة بالمناطق الأخرى، لم تزد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين بشكل كبير، لكن نفوذ الصين في الشرق الأوسط زاد بشكل كبير، مما يعني أن إبحاح الصين للتدخل في شؤون الشرق الأوسط ليس قوياً. في الوقت نفسه، تنقلص استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويتحول النظام الإقليمي من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية. وعلى المستوى العالمي، تتمتع كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين بنقاط قوتها وضعفها. على المستوى الإقليمي، تنصدر كل من تركيا وإسرائيل وإيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر الطريق، وهذا أيضاً مصدر قلق، وبعبارة أخرى، لدى الصين مساحة كافية للمناورة. ومع ذلك، فقد اشتد وضع المنافسة الصينية الأمريكية فجأة، ولا يزال الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في الشرق الأوسط مضطرباً، وهذه أنباء سيئة. إنها أفضل الأوقات وأسوأها بالنسبة لقوة كبرى تقترب من مركز المشهد السياسي في الشرق الأوسط. كلما كانت الأوقات أكثر اضطراباً، يجب أن ترى إستراتيجية دولة كبرى جوهرها من خلال السحب والتركيز على المصالح الأساسية وطويلة الأجل للبلد.

#### الطبيعة التاريخية لسياسة الصين في الشرق الأوسط:

حتى الآن، ينعكس تأثير الصين على الشرق الأوسط بشكل أساسي في المجالات الاقتصادية والسياسية. مبيعات الأسلحة، والتدريبات العسكرية، والدبلوماسية العسكرية متفرقة وليس لها أهمية استراتيجية رئيسية للصين. عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة من بين الأعضاء الدائمين التي ليس لها قوات في الشرق الأوسط. يعتقد العلماء في الداخل والخارج أن سياسة الصين في الشرق الأوسط غير مكتملة وغير متوازنة بسبب عيوبها العسكرية؛ ولا تستطيع دبلوماسية "القوة الناعمة" حماية مصالح الصين في مجال الطاقة بشكل فعال، وستكون مسألة وقت قبل أن تتوسع "القوة الصارمة"، من الأفضل أن تكون عاجلاً أم آجلاً. تاريخياً، كل الدول الكبرى تفعل ذلك. في الواقع، هذا افتراض منفصل عن الخلفية التاريخية، والذي يبدو أنه ملح للغاية. قبل الحرب العالمية الثانية، تنافست بريطانيا وفرنسا على الشرق الأوسط؛ وبعد الحرب العالمية الثانية، تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الشرق الأوسط. الآن، تنقلص استراتيجية الولايات المتحدة، ويتضاءل اهتمام القوى الكبرى، ولا توجد حاجة ملحة للتنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط. قبل السبعينيات، وبدعم من الزوارق الحربية، سيطرت "الأخوات السبع للنفط" الغربية على نفط الشرق الأوسط. منذ ذلك الحين شنت الولايات المتحدة حرب الخليج عام 1991 وغزت العراق عام 2003.



وفشلت في السيطرة على الكويت والنفط العراقي، وقد ينتهي عهد السيطرة العسكرية على النفط. على العكس من ذلك، تعتمد الدول المستهلكة للنفط على آليات السوق لضمان أمن الطاقة. لقد تغير الزمن، وأمن الطاقة يتطلب منظورًا جديدًا. في الشرق الأوسط، تأتي التهديدات لأمن الطاقة في الصين بشكل أساسي من اتجاهين: الأول هو الاضطراب في الشرق الأوسط الذي يقطع الإمدادات، والآخر هو قطع الولايات المتحدة للإمدادات. لا يمكن استبعاد كلا الخطرين، المفتاح يكمن في مستوى المخاطر وتكلفة الاستجابة والتأثير. من منظور الشرق الأوسط، فإن مصادر الواردات الصينية مبعثرة نسبيًا، ولن يكون للاضطرابات في البلدان الفردية تأثير كبير بشكل خاص. وفقًا لبيانات الجمارك الصينية، فإن أكبر عشرة مصادر لواردات الصين من النفط الخام في عام 2020 هي السعودية (1.69 مليون برميل يوميًا) وروسيا (1.67 مليون برميل يوميًا) والعراق (1.2 مليون برميل يوميًا) والبرازيل وأنجولا. عمان (750.000 برميل / يوم)، الإمارات العربية المتحدة (610.000 برميل / يوم)، الكويت (540.000 برميل / يوم)، الولايات المتحدة، النرويج. تمثل المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للواردات، 16٪ من واردات الصين من النفط، لذلك لا يمكن لدولة واحدة في الشرق الأوسط أن تهيمن على واردات الصين من النفط. في الواقع، لم تتسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط على مدى الثلاثين عامًا الماضية في خسائر لا تطاق لأمن الطاقة في الصين. فقط الحروب الإقليمية واسعة النطاق وحصار القنوات النفطية يمكن أن تشكل أزمة كبيرة، مثل هذا السيناريو لم يحدث أبدًا حتى الآن، والمخاطر المستقبلية منخفضة للغاية. من وجهة نظر الولايات المتحدة، ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقطع خطوط إمداد الطاقة كان دائمًا ظلًا طويل الأمد في الصين، لكن الحصار المفروض على ممرات النفط هو حالة حرب أو شبه حرب. على الرغم من أنه لا يمكن استبعاده تمامًا، إنها حالة متطرفة. وأشار جاوس، الخبير الأمريكي البارز في شؤون الشرق الأوسط، إلى أنه "إذا تصادمت الولايات المتحدة والصين في شرق آسيا، فإن منع الصين من الحصول على نفط الشرق الأوسط سيصبح إحدى أولويات الولايات المتحدة". مقبض استراتيجي. حتى الآن، لم تتخذ الصين ولا الولايات المتحدة ترتيبات واقعية لهذا السيناريو غير المحتمل للغاية. في الواقع، تفوق المصالح المشتركة للصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلافتهما. حماية ممرات النفط ومنع الحروب الإقليمية واسعة النطاق الأهداف الرئيسية للوجود العسكري الأمريكي. من حيث تكاليف الاستجابة، يتطلب التعامل مع الاضطرابات واسعة النطاق في الشرق الأوسط أو الحصار المفروض على ممرات النفط من قبل الولايات المتحدة عددًا كبيرًا من القوات، على الأقل يعادل عدد القوات الأمريكية. من أجل ضمان أن يكون لها وجود عسكري للفوز في حرب الخليج واسعة النطاق، تنفق الولايات المتحدة 75 مليار دولار في الشرق الأوسط كل عام. النفقات التقليدية بالدولار الأمريكي تعادل 15٪ من إجمالي الإنفاق العسكري، ولا تشمل نفقات الحرب: إجمالي الإنفاق العسكري للصين في عام 2020 هو 1 مليار فقط إنه عبء لا يطاق على الصين أن تحافظ على وجود عسكري مشابه لوجود الولايات المتحدة، ناهيك عن أنه يتعارض مع الفلسفة الدبلوماسية الأساسية للصين؛ على العكس من ذلك، إذا اختارت الصين مواجهة الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستكون التكلفة أقل وسيكون التأثير أفضل. من منظور الوضع الاستراتيجي العالمي، فإن منع الولايات المتحدة من قطع إمدادات النفط ليس الخطر

الاستراتيجي الأكثر إلحاحًا على الصين، ومن المستحيل على الصين استثمار موارد كبيرة في هذا الصدد. انطلاقًا من تأثير الرد، فإن التدخل العسكري الأجنبي هو أحد الأسباب الجذرية للاضطرابات طويلة المدى في الشرق الأوسط. كان الحظر النفطي العربي عام 1973 أكبر أزمة نفطية في التاريخ، والتي نتجت عن التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. تعمل الدول المعنية على تقليص التدخل العسكري تدريجياً وتوسيع التعاون الدولي، وهو السبيل الأساسي للحفاظ على أمن الطاقة في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، تعد زيادة احتياطات النفط خيارًا مناسبًا وفعالاً ورخيصًا. في الوقت الحاضر، احتياطات النفط للدول الأعضاء في منظمة الطاقة الدولية تعادل ثمانية أشهر من المرور عبر مضيق هرمز، ويمكن لاحتياطات النفط الاستراتيجية قيد الإنشاء في الصين أن تحل محل 90 يومًا من الواردات. إذا زادت الولايات المتحدة احتياطاتها النفطية الحالية بنسبة 50٪، فإن التكلفة ستكون حوالي 10 إلى 40 مليار دولار أمريكي، وهو أقل بكثير من تكلفة تمرکز القوات. بالطبع، يمكن للصين أيضًا زيادة احتياطاتها النفطية الاستراتيجية والتعاون مع منظمة الطاقة الدولية لمنع مخاطر الطاقة بشكل مشترك. بغض النظر عن الزاوية التي تنظر إليها، فإن الحفاظ على أمن الطاقة في الشرق الأوسط من خلال نشر القوات ليس ضمن نطاق خيارات سياسة الصين. في المستقبل المنظور، ستظل الأنشطة العسكرية الثنائية للصين في الشرق الأوسط على مستوى رمزي للدبلوماسية العسكرية. في المستقبل، سيستمر الانكماش الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكن بسبب العوامل الداخلية والخارجية، من المستحيل إجراء تحول كبير. لا تزال الولايات المتحدة الدولة ذات المشاركة الأعمق في الشرق الأوسط. أوروبا والشرق الأوسط متاخمان جغرافيًا ويتصلان بعمق عبر اللاجئين والإرهاب، وأمنها وثيق الصلة بالشرق الأوسط، ومن المستحيل البقاء خارجه. منذ أن حققت روسيا قفزة عسكرية في الشرق الأوسط في عام 2015، كانت منخرطة بعمق في الشؤون السورية، ومشاركتها في شؤون الشرق الأوسط تزداد ارتفاعاً. تواجه الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا دائمًا أزمتين حقيقيتين واحدة تلو الأخرى، وعليها التضحية بمصالح طويلة الأمد. فالصين وحدها لم تتدخل بعد بعمق في شؤون الشرق الأوسط، وتحفظ بحرية ثمينة في الاختيار، ولديها ما يكفي من الوقت والفضاء للتفكير واختبار السياسات الجديدة، ما يجعلها تسير بثبات. على خلفية الانكماش الاستراتيجي للولايات المتحدة وملء القوى الإقليمية الفراغ، تأمل جميع دول المنطقة تقريباً أن تلعب الصين دوراً أكبر من أجل إيجاد بدائل جديدة للقوى التقليدية. هناك أوجه تشابه مذهلة في التاريخ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون الشرق الأوسط، كانت البيئة الإقليمية التي واجهتها هي نفسها أيضاً. ومع ذلك، فإن التاريخ يدور أكثر حول الاختلافات، وبغض النظر عن الطريقة التي تختار بها الصين سياستها تجاه الشرق الأوسط في المستقبل، فإنها بالتأكيد لن تتبع خطى الولايات المتحدة.

## الطبيعة العامة لسياسة الصين في الشرق الأوسط

قبل سبعينيات القرن الماضي، كانت المصالح الاستراتيجية والسياسية هي الأهداف الأساسية لسياسة الصين في الشرق الأوسط، وكانت الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية تخدم وتلتزم بهذا الهدف العام. سياسة الصين في الشرق الأوسط كان لوقت كانت سياسة عامة متسقة متأسلة. بعد انتهاء الحرب الباردة، انسحبت المنافسة بين القوى الكبرى من ساحة صنع القرار. ومع استمرار تزايد نفوذ الصين في الشرق الأوسط، كانت هناك حاجة ملحة لسياسة شاملة للشرق الأوسط بالإضافة إلى "ورقة السياسة الصينية". بناءً على ذلك، يترتب على الدول العربية، أولاً، من الضروري إجراء تقييم شامل للوضع في الشرق الأوسط، وسياسات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، ومصالح الصين في الشرق الأوسط، وصياغة وثيقة برنامجية حول سياسة الصين في الشرق الأوسط. إن قضية الشرق الأوسط "مشكلة شاملة" تشمل السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية والدين وغيرها، وتؤثر على الجسم كله، ولحل هذه المشكلة يجب اعتماد استراتيجية شاملة. كما أن مصالح الصين في الشرق الأوسط شاملة، حيث تتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وتنعكس في نهاية المطاف في "شرق أوسط ينعم بالسلام والاستقرار". في حرب الخليج عام 1991، تكبدت الصين خسارة اقتصادية مباشرة بلغت 2 مليار دولار أمريكي. وفي حرب العراق عام 2003، خسرت الصين 8 مليارات دولار أمريكي على الأقل. وفي الحرب الليبية في عام 2011، قد تصل خسارة الصين النهائية إلى 20 دولارًا أمريكيًا مليار. هذه دروس عميقة جدا. على المدى الطويل، لا يمكن حماية المصالح العامة للصين إلا من خلال تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. لذلك، يجب أن تتجاوز سياسات الصين التجارية والاستثمارية ومبيعات الأسلحة المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل والمصالح السياسية الدولية الدورية، والتركيز على سلام واستقرار طويل الأمد في الشرق الأوسط. ولهذه الغاية، تحتاج الصين إلى دراسة سياسات الشرق الأوسط للشرق الأوسط، والتميز بين الدول والسياسات التي تتماشى مع استقرار الشرق الأوسط؛ تحتاج الصين أيضاً إلى دراسة العلاقة. وهيكل مصالحها الاقتصادية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط، وهي قصيرة الأجل وطويلة الأجل. على هذا الأساس، يمكن للصين أن تخطط لأهدافها الخاصة بالسياسة في الشرق الأوسط، وما هي الدول التي ستدعمها، وما هي الاتجاهات التي يجب كبحها، وأي نوع من الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل يجب تحقيقها. بناءً على ذلك، من الممكن تخصيص الموارد الاقتصادية والسياسية والعسكرية بشكل شامل وتنسيق سياسات الشرق الأوسط لمختلف الإدارات. وهي تستند بدقة إلى مثل هذه الوثائق البرنامجية التي تتبعها الإدارات المختلفة عند التعامل مع العلاقات مع الدول ذات الصلة في الشرق الأوسط والاستجابة لحالات الطوارئ، وسياسة الصين في الشرق الأوسط شاملة نسبياً ومستقلة وطويلة الأجل. لفترة طويلة، راکمت سياسة الصين في الشرق الأوسط بعض المبادئ الأساسية، وحلت المبادئ محل السياسات الشاملة. ومع ذلك، فإن المبادئ ليست سياسات، فالسياسات أكثر تعقيداً بكثير من المبادئ، ولا يمكن أن تخدم المبادئ إلا أهداف السياسة ويتم تعديلها بشكل مناسب وفقاً للأهداف. ثانياً، زيادة تحسين آلية صنع القرار وتنفيذ سياسة الشرق الأوسط الشاملة. من التفكير واتخاذ القرار إلى السياسة على مستوى تنفيذ السياسة، يجب أن ينعكس التفكير "الشامل". تقليدياً، الأنشطة الاقتصادية الخارجية للصين هي المسؤولة بشكل أساسي عن اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح،

ومكتب الطاقة، ووزارة التجارة، ولجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة، والأنشطة السياسية هي المسؤولة عن وزارة الشؤون الخارجية، والشؤون الأمنية. هم مسؤولون عن وزارة الدفاع الوطني ووزارة الأمن العام والإدارات الأخرى. في السنوات الأخيرة، ومع إنشاء اللجنة المركزية للشؤون الخارجية واللجنة المركزية للأمن القومي، فإن تنفيذ سياسة الشرق الأوسط الشاملة له ضمانة مؤسسية أساسية. في المستقبل، وبتوجيه من المفهوم الشامل للأمن القومي، من الضروري زيادة صقل تصميم المستوى الأعلى لتطبيع وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون والتكامل بين الإدارات. في مصالح الصين في الشرق الأوسط، يحتل الاقتصاد مكانة مهمة، والطاقة هي الأولوية القصوى. ومع ذلك، تتداخل المصالح السياسية الدولية المرحلية أحياناً وتتعارض أحياناً مع المصالح الاقتصادية، ويحتاج الاثنان إلى التوازن والمقايضات، والأهم من ذلك، الدعم المتبادل والتنسيق. لا ينبغي لسياسة الصين في الشرق الأوسط أن تتابع عن كثب فقط وضع النضالات السياسية الدولية، بل يجب أن تخدم أيضاً المصالح الاقتصادية، والأهم من ذلك، أن تأخذ بعين الاعتبار أهداف السياسة الشاملة طويلة المدى، فهذه علاقة جدلية بين الكل والأجزاء. فقط الجمع بين القيادة الشاملة والاستقلال الجزئي يمكن أن يطلق عليه سياسة الصين في الشرق الأوسط ذات الهيكل المستقر. ثالثاً، يجب أن تعود العلاقة بين الصين والشرق الأوسط إلى الأساسيات، التي هي أساس ونقطة انطلاق كل عمل. فيما يتعلق بالقضايا الأساسية مثل أهمية الشرق الأوسط، وتأثير الصين، والصراعات الصينية الأمريكية، هناك العديد من التصورات والتخيلات البعيدة عن الحقائق في وسائل الإعلام الدولية، والأوساط الأكاديمية، ودوائر صنع القرار. تستند هذه التخيلات إلى الخبرة التاريخية للقوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط في المائة عام الماضية، وعلى الأداء الجيد لاقتصاد الشرق الأوسط في الخمسة عشر عاماً الأولى من القرن الحادي والعشرين. كان لمثل هذا الصخب الدولي تأثير سلبي للغاية، ليس فقط في تشويه صورة سياسة الصين في الشرق الأوسط، ولكن أيضاً تعزيز "نظرية التهديد الصيني" وإلحاق الضرر بالثقة المتبادلة بين الصين ودول الشرق الأوسط. بالنسبة للعديد من المشاريع التي تكلف عشرات المليارات من الدولارات، غالباً ما لا توجد طريقة لإيجاد تفسير اقتصادي معقول، ولا تزال وسائل الإعلام والعلماء يتخيلون مخططاتهم الاستراتيجية واستخداماتهم العسكرية. على سبيل المثال، تم تفسير مجمع الدقم الصناعي في عمان على أنه "مؤامرة استراتيجية" للصين لأنها تحرس خليج عمان وخليج عدن، وهي نقطة استراتيجية مهمة تمر عبر مضيق هرمز وخليج عمان، المحيط الهندي وبحر العرب. بالطبع، فشلت هذه المشاريع التي تبلغ قيمتها مئات أو حتى مئات المليارات من الدولارات في نهاية المطاف في تحقيق التوقعات، الأمر الذي من شأنه أن يضر بصورة الصين بين دول الشرق الأوسط وشعوبه. تحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى تحسين نظام نشر المعلومات في أسرع وقت ممكن، وخاصة التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الشرق الأوسط يجب أن يتم إطلاقه في الوقت المناسب، ويجب تقليص مساحة الخيال والمضاربة بشكل إيجابي. رابعاً، الاستمرار في الالتزام بمبادئ عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولكن يمكن تنسيق العلاقات بين القوى الكبرى ولعب دور سياسي أكبر وفقاً للظروف والأوقات. في إطار سياستها الشاملة في الشرق الأوسط، تمتلك الصين كلا الأمرين للالتزام بالمبادئ الأساسية، ولكن أيضاً مراعاة المرونة العملية. من حيث المبدأ، نعارض

التدخل الأجنبي، ونؤيد استقلال دول المنطقة، لكن التدخل المتكرر للقوى الكبرى في الشرق الأوسط حقيقة موضوعية، ولا يمكن القضاء عليه، ويجب أن يقتصر الإذن بالتدخل الأجنبي على الإنسانية، إجراءات مؤقتة ومحدودة: يجب أن يكون لها أهداف ونطاق واضح، وأن تكون حذرًا. من حيث المبدأ، نحن ندعم نظام الدولة الحديثة ذات السيادة في الشرق الأوسط، ونعارض التدخل الديني والعنقي العابر للحدود، ونعارض دولة داخل الدولة، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية. بعد كل شيء، تقريبًا كل دولة رئيسية في الشرق الأوسط متورطة في القضايا العابرة للحدود. من حيث المبدأ، نحن ندعم دول الشرق الأوسط في استكشاف مسارات التنمية المناسبة لدولهم، ومعارضة تصدير الأيديولوجيا، واحترام حقوق شعوب الشرق الأوسط في الاختيار والتعلم من نماذج التنمية الحالية للمجتمع الدولي. بالنظر إلى العالم بناءً على هذه المبادئ الأساسية، فإن الصين لديها مواقف مماثلة مع دول مختلفة مع تغير القضايا. على سبيل المثال، فيما يتعلق بقضية أمن الطاقة، هناك مصالح متشابهة بين الصين والولايات المتحدة، حيث لا يمكن للجانبين فقط التفاوض حول قضايا أمن الطاقة في الشرق الأوسط، ولكن أيضًا التعاون بشأن احتياطات النفط الدولية. فيما يتعلق بمسألة الأيديولوجيا، تقف الصين وروسيا على مسافة قريبة، حيث تعارض كلاهما تصدير الأيديولوجيا من الغرب والمساعدات الاقتصادية المرتبطة بشروط سياسية. فيما يتعلق بالمزيد من القضايا، هناك شيء مشترك بين الصين وأوروبا، فكلاهما يعارض سياسة الشرق الأوسط العسكرية للولايات المتحدة وروسيا، ويدعو إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية. فيما يتعلق بالقضية الإيرانية، تشترك الصين وأوروبا وروسيا في موقف مشترك ويعارضون قمع الولايات المتحدة المتعمد لإيران. في موضوع التطرف الديني، تقف جميع الدول الكبرى على نفس الموقف وتدعم الاعتدال الديني. خامسًا، توسيع مساحة الأنشطة الدبلوماسية، ودعم إنشاء آليات أمنية إقليمية بشكل فعال، وتخفيف حدة النزاعات الإقليمية. منذ نهاية الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة في قلب الهيكل الأمني في الشرق الأوسط. العلاقات الثنائية بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة هي أساس الهيكل الأمني الإقليمي، ويعتمد أمن دول الشرق الأوسط إلى حد كبير على العلاقة مع الولايات المتحدة. إن الافتقار إلى آلية أمنية إقليمية، أو حتى منبر حوار متعدد الأطراف، هو أحد أوجه القصور الرئيسية في أمن الشرق الأوسط. مع تقلص إستراتيجية الولايات المتحدة وزيادة استقلالية القوى الإقليمية، تظهر الظروف الذاتية والموضوعية للأطراف المعنية للتحضير لإنشاء آليات أمنية إقليمية. في ديسمبر 2019، أصدرت وزارة الخارجية الروسية "مفهوم الأمن الجماعي لمنطقة الخليج"، الذي يقترح تخلي الدول خارج المنطقة عن الوجود العسكري الدائم والسماح لدول المنطقة بإنشاء آلية أمنية جماعية. لكن المبادرة لم تحدث أي تموجات سياسية. في أكتوبر 2020، اقترح عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي بناء منصة حوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج لإدارة الأزمة والسيطرة عليها من خلال المشاورات الجماعية. في أبريل 2021، عقدت إيران اجتماعات ثنائية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن في العراق، ولوح في الأفق منصات حوار متعددة الأطراف بقيادة دول المنطقة. في الوقت نفسه، حول عودة

الولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاقية النووية، اقترحت أوروبا والولايات المتحدة تنفيذ تعاون بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

## خاتمة

على عكس التصور العام للمجتمع الدولي، لا تركز سياسة الصين الحالية في الشرق الأوسط على المصالح الاقتصادية ومصالح الطاقة، ولا هي تقسيم القوات تحت قيادة "الإستراتيجية الكبرى"، بل لها سياستها الخاصة، والاقتصادية والأمنية. يعتبر الاقتصاد والطاقة من الأجزاء الأساسية لمصالح الصين في الشرق الأوسط، وهذا لا يعني أن سياسة الصين في الشرق الأوسط تتمحور بالكامل حول الاقتصاد. تتشكل العلاقات الاقتصادية بشكل طبيعي، والهيئة الرئيسية هي المؤسسة، والطريق هو آلية السوق، وتلعب الحكومة دورًا داعمًا وتوجيهيًا فقط. على العكس من ذلك، فإن العلاقات السياسية تقودها وتنفذها الحكومة مباشرة، ويتطلب السعي وراء مصالح السياسة الدولية الدورية تعاونًا وثيقًا بين الحكومات. هذا النموذج ليس فقط استمرارًا للتراث التاريخي لسياسة الصين في الشرق الأوسط، ولكنه أيضًا مظهر من مظاهر آلية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين، وهو أيضًا النتيجة الحتمية لافتقار الصين إلى المشاركة العميقة في شؤون الشرق الأوسط. تمتلئ الأوساط الإعلامية والأكاديمية الغربية دائمًا بالخيال، معتقدة أنه لا يوجد تمييز بين الحكومة والشركات في الصين، وأن المؤسسات هي أدوات للاستراتيجية الوطنية، وأن الحكومة هي وراء الكواليس العام للمؤسسات. هذا النوع من الخيال يقلل بشكل خطير من المستوى المهني للحكومة الوطنية في الصين، كما أنه يقلل بشكل خطير من تأثير الإرث الدبلوماسي على الواقع، إنه تفسير بسيط وفظ للظواهر السياسية والاقتصادية في الصين. الواقع مختلف تمامًا عن الخيال. فالصين لا تعتمد على القوة للاستيلاء على السوق مثل دولة كبيرة تقليدية، ولا تستخدم القوة السياسية لتوسيع السوق مثل البلدان الكبيرة الأخرى. السوق والحكومة ليسا "غائبين" ولا "التسلل" في التعاون بين الجانبين. لكن في مواجهة المواقف الجديدة والمهام الجديدة، تواجه سياسة الصين في الشرق الأوسط تحدي التطوير والتحديث، فنحن بحاجة إلى منظور أطول ووسائل أكثر شمولاً. إن السياسة الجديدة في الشرق الأوسط تشبه "الإستراتيجية الكبرى" التي يتخيلها المجتمع الدولي، وهي ليست ترسيخًا لهيمنة الصين على الشرق الأوسط، كما أنها ليست نسخة طبق الأصل من سياسة القوى التقليدية في الشرق الأوسط. إن الهدف من سياسة الشرق الأوسط المستقبلية هو تشكيل شرق أوسط سلمي ومستقر ومتطور، وهي السياسة الشاملة للشرق الأوسط ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد. لفترة طويلة، من ناحية، على الرغم من أن الوضع في الشرق الأوسط قد تغير، فإن التغييرات في الشرق الأوسط لم تؤثر بشكل مباشر على الصين؛ من ناحية أخرى، تأثير الصين محدود في الشرق الأوسط ومن الصعب أن تشكل مباشرة الوضع في الشرق الأوسط، لذلك فهي منفصلة نسبيًا عن شؤون الشرق الأوسط. لا يوجد إجماع حول ما إذا كانت الصين لديها سياسة واضحة ومستقرة نسبيًا في الشرق الأوسط. إذا نظرنا إلى الوراء في تطور سياسة الصين في الشرق الأوسط في الأربعين عامًا الماضية، فإن الصين لديها أهداف سياسية تدريجية واضحة ومسارات سياسية واضحة في الشرق الأوسط. وتستند هذه السياسات

إلى احتياجات الصين السياسية والاقتصادية والأمنية، وليس لديها مفهوم التأثير على الشرق الأوسط أو تشكيله، ولا توجد استراتيجية شاملة تتجاوز مجالات محددة أو قطاعات محددة. من هذا المنظور، لا يزال يتعين على الصين صياغة سياسة إقليمية مستقرة نسبيًا ومستقلة تغطي الشرق الأوسط بأكمله، أي استراتيجية أو سياسة مصممة ومخطط لها للشرق الأوسط وحول الشرق الأوسط نفسه. مع تنامي نفوذ الصين في الشرق الأوسط، تستمر الموارد السياسية والاقتصادية والأمنية في التراكم. هناك بالفعل قوة وموارد معينة لتشكيل النموذج الإقليمي، وهناك حاجة ملحة لسياسة عامة تحكم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. يكمن جوهر المفهوم الشامل للأمن القومي في كلمة "شامل"، فعندما يتعلق الأمر بسياسة الصين في الشرق الأوسط على وجه التحديد، فإنها تحتاج أيضًا إلى العمل الجاد على التخطيط الشامل. يجب أن تتمتع سياسة الصين في الشرق الأوسط بخصائص وخصائص صينية مميزة للعصر، وهي تختلف اختلافاً جوهرياً عن سياسات القوى الكبرى في الشرق الأوسط في التاريخ. لا تحتاج الصين إلى حماية الحلفاء واحتواء الأعداء، لكنها تحافظ على علاقات ودية وتعاونية مع جميع دول المنطقة. لا تحتاج الصين إلى تعزيز "القيم العالمية"، لكنها تأمل في أن تتمكن جميع الدول من استكشاف مسار مناسب لتتميتها. بدلاً من استخدام الشرق الأوسط كساحة للقوى الكبرى، تدعو الصين القوى الكبرى إلى وقف التدخل في شؤون الشرق الأوسط. إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي من مخلفات الحرب الباردة، والتفكير المهيمن، والاعتماد الشديد على الوسائل العسكرية، و "العسكرة" المفرطة. إن سياسة الصين في الشرق الأوسط هي نتاج العصر الجديد، واستمرار وتطور لسياسة "الانفصال العام" بعد نهاية الحرب الباردة. السلام والتنمية والاستقلال والانفتاح في الشرق الأوسط هي المصالح الأساسية للصين، وتركز عليها سياسة الشرق الأوسط وتخدمها، وهذا هو الفارق الجوهري بين الصين والدول الكبرى في التاريخ. لا ترغب الصين في الهيمنة على الوضع في الشرق الأوسط، فالأوضاع في الشرق الأوسط يجب أن تهيمن عليها دول الشرق الأوسط، ويجب أن تنتهي حقبة الهيمنة الأجنبية على الوضع في الشرق الأوسط. بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى، فإن الأداة الأساسية لسياسة الصين في الشرق الأوسط هي "القوة الناعمة"، التي تدمج الموارد الدبلوماسية والتكنولوجية والاقتصادية، وتنسق الآليات المتعددة الأطراف والثنائية، وتتعاون مع القوى الدولية الكبرى للسماح لدول الشرق الأوسط وشعوبه باللعب. دور أكبر في تشكيل نظام الشرق الأوسط السلمي والمستقر. يجب أن تنتهي. بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى، فإن الأداة الأساسية لسياسة الصين في الشرق الأوسط هي "القوة الناعمة"، التي تدمج الموارد الدبلوماسية والتكنولوجية والاقتصادية، وتنسق الآليات المتعددة الأطراف والثنائية، وتتعاون مع القوى الدولية الكبرى للسماح لدول الشرق الأوسط وشعوبه باللعب. دور أكبر في تشكيل نظام الشرق الأوسط السلمي والمستقر.